الفصل الثالث

التقسيم الإداري والحياة الزراعيةوالصناعية في وادي النطرون كما صورها الرحالة

الفصل الثالث

التقسيم الإداري والحياة الزراعية والصناعية

في وادي النطرون كما صورها الرحالة

شهد وادي النطرون – مثلما شهدت باقي أقاليم مصر – خلال فترة الدراسة تغيرًا في التقسيم الإداري والبناء الاقتصادي، وقدم لنا الرحالة والمؤرخون القدامى الزائرين لوادي النطرون وصفًا للحياة الاقتصادية، فسجلوا مشاهداتهم سواء من الناحية الزراعية أو الصناعية أو التجارية، وهذ ما سوف نتعرض له في هذا الفصل.

التقسيم الإداري لوادي النطرون:

انقسمت أرض مصر منذ العصور القديمة إلى قسمين رئيسيين هما الشمال والجنوب، واستقرت حدودها تقليدًا طبقًا للاعتبارات الجغرافية والتاريخية[١]، فامتدت أرض البحيرة[٢] والوادي غرب الدلتا إلي الصحراء الليبية مكونة إقليم البحيرة[٣]، وكان وادي النطرون قسمًا إداريًا من أقسام البلاد قائمًا بذاته[٤] واستمر كذلك حتى فتح العثمانيون مصر ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، فقسموا البلاد إلى خمس ولايات[٥] وأربعة وعشرين قسمًا أخرى عرفت

---

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٨، ص٣٧٧.

(٢) البحيرة: هي من الأقسام الإدارية التي استجدت في عهد العرب باسم كورة البحيرة، وفي أيام الدولة الفاطمية أضيفت إليها كورة أخرى مجاورة لها فصارت إقليمًا كبيرًا يعرف باسم البحيرة، وفي سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م أطلق عليها أعمال البحيرة وفي سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م سميت ولاية البحيرة، وسنة ١٨٣٣م مديرية البحيرة، وقاعدتها مدينة دمنهور، لمزيد من التفصيل انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٠.

(٣) محمد محمود زيتون: إقليم البحيرة صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٩–٣٠؛ أمنية السيد محمد النجار، إقليم البحيرة في العصر العثماني (١٥١٧هـ/ ١٧٨٩م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، د.ت.

(٤) عمر طوسون: المرجع السابق، ص٦.

(٥) الولايات هي: الغربية، والمنوفية، والشرقية، والبحيرة، انظر ليلى عبد اللطيف: المرجع السابق، ص ٣٨٠.

بالكاشفيات[١] موزعة على أقاليم مصر، وتبعًا لذلك فصلت أراضي وادي النطرون من أقاليم البحيرة في سنة ٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م وأنشئت به كاشفية جديدة مكانها الطرانة[٢] وأطلق على حاكمها لقب كاشف[٣] واستمر ذلك حتى سنة ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م عندما قسمت مصر إلى ثلاث عشرة ولاية[٤] بالوجهين القبلي والبحري، فكانت البحيرة ضمن الوجه البحري، وأعيد إليها وادي النطرون والطرانة[٥].

وبمجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م[٦] أعاد بونابرت تقسيم البلاد إلى ستة عشر إقليما[٧] وعين على كل إقليم حاكمًا عسكريًّا، واتسم الحكم بالمركزية[٨]، وطبقًا لهذا

---

(١) كاشفيات: مفردها كشوفية وهي وحدة إدارية أصغر من الولاية، وكان يتولى شئونها الكاشف ولم يكن هذا اللقب معروفًا في الدولة العثمانية، ولكنة كان مستعملًا في زمن المماليك، وهم وكلاء البكوات في حكم المديريات، والكشاف وإن كانوا أقل مرتبه من الضاجق، إلا أن سلطتهم واحدة، لمزيد من التفصيل انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية؛ القاهرة ١٩٨٠، ص١٦١.

(٢) دفاتر الالتزام: دفتر رقم ١٥، لسنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م؛ سجلات مقطاعات قرى ولاية البحيرة وأطفيح وفارسكور والطرانة، رقم ٥١٤، لسنة ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م؛ محكمة رشيد، س ٨٠، مادة ٢٠،٩ صفر ١٠٨١هـ/ أول يوليو ١٦٧٠م، ص ١٢٤.

(٣) محكمة جامع الحاكم: س ٥٧٣، مادة ١٢٧٥،١٢ ربيع الأول ١١٢١هـ/ ٢٢ مايو ١٧٠٩م، ص ٤٩٠؛ مخطوط دير السريان، رقم ٣٧١، طقوس، سنة ١٤٥٢ ش/ ١٧٣٧م.

(٤) الولايات هي: الوجه البحري ويضم المنصورة، والشرقية، والبحيرة، والقليوبية، والغربية، والمنوفية، والجيزة، أما الوجه القبلي فيضم الفيوم، والبهنساوية، أشمونين، ومنفلوط، وجرجا، وأطفيح بالبر الشرقي، والواحات من داخل جرجا، انظر ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٨٣، عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٧.

(٥) سجلات مقاطعات قرى ولاية البحيرة وأطفيح وفارسكور والطرانة، رقم ٥١٤ لسنة ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م.

(٦) لمزيد من التفصيل عن حوادث الحملة الفرنسية، انظر: عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج١، ط١، مطبعة النهضة، القاهرة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م، ص ٦٣.

(٧) الأقاليم هي: البحيرة، ورشيد، والغربية، والمنوفية، ودمياط، والمنصورة، والشرقية، والقليوبية، والجيزة، والفيوم، وأطفيح، وبنى سويف، والمنيا، وأسيوط، وجرجا، وطيبة؛ لمزيد من التفصيل انظر: هيلن آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨م، ص١١٠.

(8) Show. S. J.: The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt (1517- 1798), Princeton New Jersey 1962, P 48;

نبيل السيد الطوخي: صعيد مصر في عهد الحملة الفرنسية (١٧٩٨ – ١٨٠١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص١٢٦.

التقسيم فصلت أراضي وادي النطرون وهو قسم يضم ست قرى وهي البريجات وكفر داود[١] والطرانة والأخماس[٢] وأبو نشابة[٣] والخطاطبة، من ولاية البحيرة[٤]، وأصبح ضمن قسم إمبابة[٥] بإقليم الجيزة[٦].

وعقب تولية محمد علي حكم مصر عام (١٢٢٠- ١٢٦٥هـ/ ١٨٠٥- ١٨٤٨م) قام بمسح الأراضي الزراعية، فقسم البلاد المصرية إلى سبعة أقسام إدارية[٧] سميت مديريات[٨]

(١) كفر داود: أصله من توابع ناحية الطرانة، ثم فصل عنها في عهد الدولة العثمانية، بدليل وروده في دليل سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م بولاية البحيرة، انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ق٢، ج، ص ٣٤١.

(٢) الأخماس: أصلها من توابع ناحية الطرانة، ثم فصلت في تاريخ ١٢٢٨هـ/ ١٨٠٩، انظر: نفسه، ص ٣٤١.

(٣) أبو نشابة: هي من القرى القديمة اسمها أبو يحنس، وهي قرية عامرة، وفي القرن السابع الهجري عرفت باسم أبو نشابة- أي عصا طويلة في يده- فاشتهرت به، لمزيد من التفصيل انظر: نفسه، ص٢٣١.

(٤) معية سنية تركي: محفظة ٣٠، دفتر ٢٧، ملخص الوثيقة التركية رقم ٥٠،١٦ صفر ١٢٤٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٢٦؛ حامد على دسوقي، النظام الإداري في عهد إسماعيل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

(٥) إمبابة: اسمها الأصلي (نبابة) وهي قاعدة مركز إمبابة من القرى القديمة لوقوعها على السكة الحديدية نقل إليها ديوان القسم من أوسيم في عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، ثم في سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، سمي مركز إمبابة التابع لمحافظة الجيزة، انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص ٥٦.

(٦) الجيزة: بالكسرة، وهي في لغة العرب «الوادي» أي أفضل موضع فيه كلأ، سماها العرب الجيزة لأنها المكان الذي اجتازوا نهر النيل إليه، والجيزة في اللغة هي الناحية أو الجانب وجمعها «جيز» والجيز جانب الوادي، ويقال الجيزة، وهي تقع جنوب البحيرة، انظر: ياقوت الحموي، المرجع السابق، ج١، ص ١٧٦، لمزيد من التفصيل عن الجيزة وأقسامها انظر: فايزة محمد محمد حسن ملوك: الجيزة من الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطاني لمصر (١٧٩٨/ ١٨٨٢م) رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ١٠٣.

(٧) جهادية: محفظة ١٧، أمر عالٍ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٢٣هـ/ ٢ يونية ١٨٠٨م.

(٨) المديريات وهي: الوجه البحري: البحيرة، والمنوفية، والغربية، والقليوبية، والجيزة، والشرقية، الوجه القبلي مصر الوسطى وتضم بني سويف والفيوم والمنيا، ونصف أول الوجه القبلي ويضم أسيوط وجرجا، ونصف ثاني قبلي ويضم، قنا وإسنا ووادي حلفا، لمزيد من التفصيل انظر: إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل، المجلد الأول، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦، ص ٦١؛ جورج يانج، تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب أحمد شكري، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦، ص٨٠.

وجعل على كل قسم منها حاكمًا يعرف بالمدير، وقسم كل مديرية إلى مراكز والمراكز إلى أقسام (أخطاط)، أما المراكز فقد سمي حكامها بالمأمورين، على حين أطلق على حكام الأقسام اسم النظار، وكان القسم يشمل عدة نواحٍ (قرى) لكل منها شيخ يختار من أبرز عائلات الناحية (القرية)[١].

وعلى هذا الأساس فإن التقسيم الإداري للبحيرة ووادي النطرون مرَّ في عهده بعدة مراحل نعرضها على النحو التالي:

اتخذ باشا مصر من التقسيم الجغرافي أساسًا في تقسيم البلاد إلى وحدات إدارية، فلكي يكون ولاية البحيرة قام في سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م بفصل وادي النطرون والطرانة وكفر داود والبريجات من ولاية الجيزة، ثم أضافها كلها هي والقليوبية مكونًا بذلك الولاية الأولى من ولايات الوجه البحري الأربعة[٢] أما وادي النطرون فقد كان قسما من التزام الطرانة قائمًا بذاته[٣].

وفي عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م أمر محمد علي بإبطال اسم الـ«ولاية»[٤] وإبدال اسم مأمورية به، وإبدال وظيفة الـ «مأمور» بوظيفتي الكشاف والحاكم، فقسم مصر إلى أربع وعشرين مأمورية منها أربع عشرة في الوجه البحري وعشر في الوجه القبلي[٥]وفي هذا التقسيم كانت

---

(١) لمزيد من التفصيل حول إصلاحات محمد علي انظر: الهلال، عدد ٨،١٤ رمضان ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣؛ أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ مصر الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٣٦؛ محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٨، ص ٦٢٦.

(٢) سجلات إسقاطات القرى: س ١٢، بدون رقم، شوال ١٢٢٣هـ/ نوفمبر ١٨٠٨م، ص ١٨.

(٣) دفاتر الالتزام: س ٢٩٨، سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م؛ وثائق دير السريان، رقم ٧٠٧، أواخر جماد آخر ١٢٣٦هـ/ ١٤ أبريل ١٨٢١م.

(٤) ولاية: كان استخدام العثمانيين كلمة ولاية للأقاليم الإدارية في مصر مرادفًا لكلمة لواء في الولايات الأخرى، أي إن استخدامهم كلمة ولاية بالنسبة للأقاليم الإدارية في مصر كان خارج نطاق المفهوم العثماني لكلمة ولاية، ومن هنا قد يحدث خلط بين لفظ ولاية أو مديرية أو مأمورية، لمزيد من التفصيل انظر: ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(٥) معية سنية تركي: دفتر ٦٩، وثيقة ٩٩،٨ جمادى أول ١٢٤١هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٢٥م.

البحيرة مأمورية تقع ضمن الوجه البحري[١] وربما قصد من هذا زيادة تحكمه في إدارة أقاليم مصر[٢].

ومن الإصلاحات التي طرأت على مأمورية البحيرة ووادي النطرون في عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، إنشاء قسم النجيلة، وجعل مقره بلدة النجيلة[٣] وكانت دائرة اختصاصه في ذلك الوقت تشمل عدة بلاد من البحيرة[٤] وأصبح وادي النطرون والطرانة[٥] وقراها بحكم الموقع الجغرافي تابعة إداريًّا لها[٦].

وفي عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م صدر أمر عال بتغيير اسم مأمورية إلى مديرية وبموجب هذا التغيير، قسمت مصر إلى أربع عشرة مديرية لكل منها عاصمة (قاعدة) منها سبعة في الوجه البحري، كانت البحيرة إحداها، وقاعدتها مدينة دمنهور[٧] وعُيِّنَ لها مديرًا[٨].

---

(١) معية سنية تركي: س ٢٥، قيد الأوامر، أمر رقم ٣،٤٣٥ محرم ١٢٤٦هـ/ ٢٥ يونية ١٨٣٠م، ص٥٩.

(٢) كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، ج٢، ط٢، دار الموقف المصري، القاهرة ١٩٨٢، ص٢٧٨.

(٣) النجيلة: كانت من توابع ناحية محلة أحمد، ثم فصلت عنها في تاريخ سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م، وبذلك أصبحت قائمة بذاتها، ومنذ ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، أصبحت قاعدة لقسم النجيلة، لمزيد من التفصيل عن توابع هذا القسم انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٣٣٣.

(٤) معية سنة تركي: محفظة ٣٠، دفتر ٢٧، ملخص الوثيقة التركية رقم ١٦،٥٠ صفر ١٢٤٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٢٦م.

(٥) في سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م، أصدر محمد علي أوامره بإجراء تعداد نفوس لمصر، فأشارت دفاتر التعداد إلى أن وادي النطرون وإديرته وقبائله من العربان، والطرانة، وعزبة الطرانة، وكفر داود، والأخماس، وأبو نشابة، والخطاطبة، هي تابعة لتعداد نفوس قسم النجيلة، لمزيد من التفصيل انظر: تعداد نفوس، س رقم ٧٢١٥٤/ ٩/ ٧٩/ ١٥٤؛ س رقم ١٦٧، ل٩/ ٧٩/ ١٦٧، سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م.

(٦) محكمة النجيلة: س ٧٢٣، مادة ١٩٤،٢١ ربيع أول ١٢٤٧هـ/ ٩ نوفمبر ١٨٥٨م، ص٢٦؛ مديرة البحيرة، س ٨٨٠، وارد الدواوين من ناظر قسم النجيلة، وثيقة ٥٥٤، غرة رجب ١٢٧٠هـ/ ٣٠ مارس ١٨٥٣م.

(٧) أمين سامي: تقويم النيل، المجلد الثاني، ج٢، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨؛ ص ٦٢٥؛ محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج ، ص ٢٠.

(٨) من الجدير بالذكر تولَّى منصب مدير مديرية البحيرة إبراهيم بك، برتبة أميرالاي، سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م؛ لمزيد من التفصيل حول الألقاب وموظفي الحكومة المصرية، انظر: محافظ أبحاث، محفظة ١١٧، وثيقة ٣٦٨، بيان بأسماء موظفي مصر، منذ سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م وحتى سنة ١٢٦٨هـ/ ١٨١٥م.

ومجمل القول أن محمد علي كان مضطرًّا في بعض الأحيان إلى إجراء تعديلات أو تغييرات مستمرة على التقسيم الإداري لمصر بصفة عامة ومنها البحيرة ووادي النطرون، من أجل إحكام سيطرته على أقاليم مصر، وفي محاولة للسيطرة على الفوضى والفساد اللذين تطرقا إلى الإدارة وإلى المسئولين، ومن أجل تحسين أحوالها، والنهوض بها، وربما يرجع ذلك إلى إعجابه بالتقسيم الإداري لفرنسا[١].

ومع تولي عباس باشا الحكم (١٢٦٥- ١٢٧١هـ/ ١٨٤٨/ ١٨٥٤م)، لم يحدث تغيير أو تعديل في التقسيم الإداري لمديرية البحيرة ووادي النطرون عما كان عليه الأمر في عهد محمد علي[٢] ولكن خلفه عمه محمد سعيد باشا (١٢٧١- ١٢٨٠هـ/ ١٨٥٤-١٩٦٣م) وأجرى بعض التعديلات الخاصة بنواحي مديرية البحيرة والوادي، فعلى سبيل المثال فصلت عزبة الطرانة[٣] ومنشأة سروري[٤] عن ناحية الطرانة[٥] ولمنع حالات انفصال العزب والكفور عن النواحي أصدر لائحة في ١٩ ربيع أول ١٢٧٨هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٦١م، لوضع القواعد المنظمة لإقامة الكفور بمديريات مصر ومنها البحيرة، بحيث لا تقل الأطيان الخاصة بالكفور عن مائة فدان، وذلك لمنع ازدياد أعدادها، وأن يكون أصحابها من المقتدرين، ومن يعتمد عليهم للشياخة، وأن يلتزموا بتنفيذ كافة الأمور الأميرية[٦].

---

(١) نفسه: محفظة رقم ١٤٦، وثيقة رقم ٢٤،٢٣ صفر ١٢٥٣هـ/ ٢٩ مايو ١٨٣٧؛ أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٢٣٦؛ محمد فؤاد شكري وآخرون: المرجع السابق، ص ٦٢٤.

(2) Dicey, Edward: The Story of the Khedivate London, 1902. P. 49.

(٣) عزبة الطرانة: أصلها من توابع ناحية الطرانة، وتعرف بعزبة ميخائيل منقريوس، وهي الآن محالة على عهدة الطرانة، لمزيد من التفصيل انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج ، ص ٣٤٢.

(٤) منشأة سروري: أصلها من توابع ناحية الطرانة، وتعرف بعزبة داود القبلية، وهي الآن محالة على عمدة كفر داود، لمزيد من التفصيل انظر: نفسه، ص 344.

(٥) مديرية البحيرة: س ٨٨٠، وارد الدواوين من ناظر قسم النجيلة، وثيقة ٥٥٤، غرة رجب ١٢٧١هـ/ ١٩ أبريل ١٨٥٥م.

(٦) حامد على دسوقي: المرجع السابق، ص٤.

وعند اعتلائه العرش (١٢٨٠-١٢٩٧هـ/ ١٨٦٣-١٨٧٩م) أعلن إسماعيل عزمه على إدخال الإصلاحات الإدارية على نسق النظم الأوروبية[١]. فقسم البلاد إلى ثلاثة أقسام كبرى[٢].

وقسم هذه الأقسام إلى أربع عشرة مديرية[٣] وتسع محافظات[٤] ويرأس المديريات المديرون والمحافظات المحافظون [٥] وحافظ على تقسيم المديريات إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام، والأقسام إلى نواح واستحدث منصب العمدة في القرى بدلًا من مشايخ القرى الذين أصبحوا معاونين لهم[٦].

أما التغييرات التي طرأت على البحيرة والوادي في عهده، فإنه جعل البحيرة مديرية بالوجه البحري، وفصل عنها الجيزة وألحقها بالوجه القبلي[٧] وفي ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م حول قسم النجيلة التابع له وادي النطرون إلى مركز تابع لمديرية البحيرة[٨].

---

(١) جورج جندي بك، وجاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص ٢٢١؛ لمزيد من التفصيل عن إصلاحات إسماعيل الإدارية، انظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٥٥؛ إلياس الأيوبي، المرجع السابق، ص٦٦.

(٢) الأقسام هي: البحري، والأوسط، والصعيد، لمزيد من التفصيل انظر:
MC. Coon, J. C: Egypt as it is, London 1877. P. 111.

(٣) المديريات هي: البحيرة، والجيزة، والقليوبية، والمنوفية، والغربية، والدقهلية، وبنى سويف، والقيوم، والمنيا، وبني مزار، وأسيوط، وجرجا، وقنا، وإسنا، والقصير، لمزيد من التفصيل انظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٢٥٥.

(٤) المحافظات وهي: القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، ورشيد، والعريش، وبور سعيد، والسويس، والإسماعيلية، وسواكن، لمزيد من التفصيل انظر: إلياس الأيوبي، المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٦٤.

(٥) معية سنية عربي: دفتر ١٩٤٣، أوامر، أمر عال إلى المجلس الخصوصي، دون رقم، ١٦ ربيع الأول ١٢٩٠هـ/ ١٤ مايو ١٨٧٣م.

(٦) فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الثالث، الإسكندرية١٨٩١، ص١٤٦.

(٧) فايزة محمد: المرجع السابق، ص٥٣.

(٨) محكمة النجيلة: س ٧٣٠، مادة ٦٥،٢٧ ربيع ١٢٩٤هـ/ ١١ إبريل ١٨٧٧م؛ محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٢١.

وفي أوائل عهد الخديوي توفيق (١٢٩٧- ١٣١٠هـ/ ١٧٨٩-١٨٩٢م) وحتى مجيء الاحتلال البريطاني لمصر استقر التقسيم الإداري للبحيرة كما كان أيام إسماعيل[١] مع حدوث بعض التغييرات بنواحي وادي النطرون، فألغيت الوحدة المالية لكل من عزبة الطرانة ومنشأة سروري وأضيف زمامها إلى الطرانة، وأصبحتا تابعتين لها من الوجهتين العقارية والمالية، أما من حيث الجهة الإدارية فهما ناحيتان قائمتان بذاتهما ويتبعان مركز النجيلة[٢].

وباعتلاء عباس حلمي الثاني الحكم (١٣١٠- ١٣٣٣هـ/ ١٨٩٢- ١٩١٤م) قام بعدة إجراءات أمنية لربط المراكز والمديريات بالعاصمة (القاهرة) بواسطة السكك الحديدية[٣] فلما رؤي أن بلدة النجيلة التابع لها وادي النطرون واقعة في الحد الشرقي من بلاد المركز، وبعيدة عن السكة الحديدية، أصدر تعليماته إلى نظارة الداخلية التي أصدرت بدورها قرارًا إلى مديرية البحيرة بنقل ديوان مركز النجيلة إلى بلدة كوم حمادة[٤] لوجود محطة للسكة الحديدية بها، ولتوسطها بين قرى بلاد المركز[٥] مع استمرار تابعية وادي النطرون لها[٦].

على أية حال، أظهرت التقسيمات الإدارية لأقاليم مصر ومنها البحيرة ووادي النطرون وجود ارتباط قوي بينها وبين إدارة هذه الأقاليم، فقد صاحب التعديلات الإدارية في تقسيماتها

---

(١) طلعت إسماعيل رمضان: الإدارة المصرية فترة السيطرة البريطانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٤٣.

(٢) محمد رمزي: المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص ٣٤٢-٣٤٣.

(٣) عباس حلمي الثاني: عهدي، مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير ١٨٩٢-١٩١٤، مكتبة دار الشروق، ط١، القاهرة ١٩٩٣م، ص٩.

(٤) كوم حمادة: هي من القرى القديمة، اسمها منية أسامي، وقد غير اسمها في أوائل العصر العثماني باسمها الحالي، منذ ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م، لمزيد من التفصيل انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٣٣٩.

(٥) مضبطة محكمة كوم حمادة: س ٣١٦، مضبطة رقم ١٦٧،٢٢ رمضان ١٣٢٠هـ/ ٢٤ ديسمبر ١٩٠٢، ص ٥٣؛ نفسه، س ٣١٧،مضبطة رقم١٩٠،٢٧ رمضان ١٣٢٠هـ/ ٢٨ ديسمبر١٩٠٢، ص٥٥؛ الوقائع المصرية، عدد ٩٥، سنة ١٩٠٢م.

(٦) مجلس النظار: قرارات ومنشورات، مطبعة بولاق،٢٧ يونية ١٩٠٣، ص١٠٨.

مثل الأقسام والأخطاط ما بين الإبقاء والإعادة، والإضافة، أو نقل تبعية المدن من قسم لآخر، مثل نقل قسم النجيلة إلى كوم حمادة، أو إضافة زمام قرى قليلة إلى قرى أخرى، على نحو ما رأينا لعزبتي الطرانة ومنشأة سروري إلى قرية الطرانة، وصاحب ذلك ظهور قرى أو عزب حديثة مثل عزبة إبراهيم داود القبلية، كل ذلك يرجع إلى أسباب متعلقة بتنظيم إدارة إقليمها بما يحقق لحكامها – إلى حد ما- السلطة المركزية وأحيانًا كان يتم إجراء بعض هذه التعديلات لعوامل جغرافية أو ديمغرافية تتعلق بأمور الزراعة والري والقضاء، والأمن، وغير ذلك.

الحياة الزراعية والصناعية في وادي النطرون كما صورها الرحالة

أولًا: الزراعة في وادي النطرون:

في الغالب يكاد الناس لا يعرفون من كل أرض مصر إلا واديها الذي يرويه نهر النيل، ومع ذلك، فهناك العديد من الاعتبارات الجغرافية، ما يدفع على الاعتقاد بأن مياه النيل كانت قد اقتحمت في أزمنة ضاربة في القدم، أعماق صحارى مصر الغربية، وانها تركت آثارا لمجراها. وإذا صح أن ملوك مصر القدامى قد أمكنهم – كما يدعي هيرودت – دفع النيل واحتواءه في حوضه الحالي، عن طريق قيامهم بأعمال هائلة، فلا بد أن يعد هذا العمل من جانبهم، واحد من تلك الأمور العظيمة التي يمكن لذاكرة البشر أن تحتفظ بها. حيث يشير بعض الجغرافيين لهذا المجرى القديم للنيل الذي يُعرف باسم «بحر بلا ماء» ومن المعروف أن هذا المجرى لا يبعد كثيرًا عن بحيرات النطرون، ويؤكد أندريوسي قائلًا: «عند الرحيل من الطرانة وهي أحدى القرى التابعة لوادي النطرون إلى بحيرات النطرون في الغرب، تقل خصوبة التربة، فنلاحظ وجود العديد من الربوات الصحروايه، وبالتحديد بالقرب من الممر الجبلي الذي يسميه الناس رأس البقرة، ويرجع ذلك لعدم وصول مياه نهر النيل إلى هذه المنطقة كما كانت في الماضي، وقلة سقوط الأمطار، بالإضافة إلى الرمال الناعمة التي تنقلها الرياح من الصحراء الليبية إلى الوادي، فتركت آثرها على خصوبة أراضي وادي النطرون، حيث إن تحرك الرمال من الغرب للشرق سبَّبت أشد القلق على مصير تلك المنطقة شديدة الخصوبة من أرض مصر»[1].

(١) تأليف علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر-العرب في ريف مصر وصحاريها، المرجع السابق، ص ٤٣-٥٨.

ودون أن نخرج كثيرًا عن الإطار الذي حددناه لأنفسنا، نستطيع القول بأن الكثبان التي تقع فوقها قرية منية سلامة وعزبة اتريس ووردان، قد تكونت بفعل انتقال الرمال من الصحارى الليبية، عن طريق الرياح القادمة من الغرب، وتحت الكثبان توجد تربة رسوبية تكونت من طمي النيل أي تعدُّ قاعدة لهذه الكثبان، وترتفع منها أشجار جميز بالغة الجمال، لنخرج من قلب هذه الكثبان القاحلة. وتصل الرمال في هذه المنطقة، وفي مناطق أخرى إلى النيل، كما يصل رماد فيزوف إلى شاطئ البحر. وتردم الرمال الطريق الموازي للنهر، ويلجأ المسافر إلى اجتياز هذه الأرض المرتفعة والمتحركة[1]؛ لذلك حذر سافاري من »تراجع مساحة الأراضي الزراعية في مصر بصفة عامة ووادي النطرون بصفة خاصة بسبب زحف الرمال عليها«، فكان أول من نبَّه إلى هذه الحقيقة ووجه اللوم إلى العثمانين والمماليك »الذين أهملوا إقامة الجسور والقناطر مما أدى إلى إتلاف مساحات كبيرة من الأراضي«[2].

والحقيقة التاريخية التي سجلها لنا الرحالة أنطوان فرانسوا أندريوسي Andreossy أن هناك ثلاثة أسباب مجتمعةعملت منذ وقت طويل على حصر وتدهور خصوبة أرض مصر بصفة عامة ووادي النطرون بصفة خاصة، نذكر منها على سبيل المثال عدم اهتمام الحكومة بصيانة الجسور والقناطر وتطهير الترع والمصارف، وتقليل فاعلية مياه النيل وهو الأمر الذي أدى نتيجة للإدارة السيئة للحكومة إلى طغيان مياه البحر على الأجزاء الدنيا وغير المستوية من أرض مصر، وآخر ذلك الهبوب المستمر والدءوب للرياح التي تدفع رمال الصحارى من الغرب إلى الأراضي الصالحة للزراعة وإلى الترع ونهر النيل، ومن الممكن تعديل الظروف فيما يختص بالسببين الأولين، لكن ليس ثمة جهد بشرى يمكنه أن يتصدى لزحف الرمال. والخلاصة أن هبوب الرياح على الرمال الموجودة في هذا الوادي هو بلا جدال أكثر الأمور مدعاة للأسف، وهذه الرمال تتحرك وتغير من مكانها، وسوف تصل بعد انتقالها من صخرة لأخرى إلى النهر، كما يُشاهد ذلك في الأماكن التي يضيق فيها وادي النيل، في حوض مصر. ومع ذلك، فليست

(١) نفسه: ص ٦٠.

(٢) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، المرجع السابق، ص١٥٨-١٥٩.

الرياح وحدها هي التي تنهض بكل العبء لكي تدفع بالرمال نحو النيل، فمياه النيل نفسها، بتحميلها على الشط الأيسر، وبنحرها لهذا الشط، تسعى بنفسها حثيثًا نحو الرمال[١].

وهنا لا بد أن نؤكد على أن وادي النطرون جمع ما بين تربة وادي النيل التي تتميز بخصوبتها وتمثل ذلك في قرى الوادي التي تقع بالقرب من النيل[٢]، وما بين البيئة الصحروايةالتي أشار إليها الرحالة «كلود تورتشوت جرانجيه» عند زيارته لوادي النطرون لدراسة التاريخ الطبيعي عام ١٧٣٠م[٣]، حيث وصف تربتها بإنها قاحلة، ويتعرّض سطحها لعومل التعرية، ويكاد أن يكون الغطاء النباتي فيها معدومًا، ومناخها قارى، أي درجات الحرارة فيها مرتفعة خلال ساعات النهار، وباردة أو شديدة البرودة ليلًا، حيث يكون التفاوت في درجات الحرارة بين النهار والليل كبير جدًّا. وتربتها رمليّة جدًّا، ومنفذة للماء، بحيث إنّها لا تستطيع الاحتفاظ بالماء لمدّةٍ طويلةٍ. ومناخها جافّ جدًّا، وتحدث فيها العواصف الرمليّة التي تثيرها الرياح القويّة. وتتكوّن فيها الكثبان الرملية، التي تكون على شكل تجمّعات كبيرة من الرمال الناعمة جدًّا، وتتجمّع نتيجة نقل كميات كبيرة من الرمال بواسطة الرياح الصحراوية والعواصف الرملية القويّة. وتحتوي هذه البيئة على ينابيع المياه الجوفيّة [٤].

وهنا لا بد أن نسجل أن أوليفيه قسم أراضي مصر إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أرض لا تصلها مياه النيل حتى في زمن الفيضان فتبقى صحراء غير مزروعة مغطاة بالرمال لا تنتج أية محاصيل.

النوع الثاني: أرض تصلها مياه النيل في أثناء الفيضان فقط وفيها تُزرع أهم المحاصيل.

---

(١) نفسه: ص ٦١.

(٢) كفر داود: أصله من توابع ناحية الطرانة، ثم فصل عنها في عهد الدولة العثمانية، بدليل وروده في دليل سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م بولاية البحيرة، انظر، محمد رمزي: المرجع السابق، ق٢، ج، ص ٣٤١.

(3) http://www.worldcat.org/title/relation-du-voyage-fait-en-egypte-en-lannee-1730-ou-lon-voit-ce-quil-y-a-de-pl.

(٤) هيوج.ج. إيفلين هوايت: المرجع السابق، ص١٦٨.

النوع الثالث: أرض تصلها مياه النيل بواسطة السواقى وهي الأراضي التي تزرع فيها المحاصيل المهمة مثل القطن وقصب السكر والأنديجو(النيلة) الأرز- الذرة[1].

وتناول أوليفية بالوصف مهارة المصريين في طريقة زراعة أراضيهم حيث ذكر قائلًا: «فهم يمهدون الأرض قبل الفيضان ثم يبذرون فيها الحبوب بعد انحساره... ولايهتم المزارعون في مصر بأن تأخذ الأرض فترات من الراحة بدون زراعة معتمدين على خصوبتها ويبدو فن ومهارة المصريين في طريقة زراعة أراضيهم حسب قوة أو ضعف الفيضان» فاذا كان ضعيفًا فإنهم «يحرصون على مضاعفة عدد القنوات لكي تمدهم بالمياه طوال العام»، أما إذا كان قويًّا فإنهم يقيمون الجسور المحاذية للنيل حتى لا تتعرض حاصلاتهم للغرق. أما عن الأدوات المستخدمة في الزراعة فقد ذكر الرحالة أن المصريين استخدموا الأدوات القديمة المعروفة مثل الساقية والمحراث واوضح سافاري أهمية استخدام السواقى في حمل المياه إلى المناطق البعيدة[2]. وأكد انه شاهد بنفسه بعض آثار سواقٍ قديمة في صحراء ليبيا، وهي التي تعد جزءًا من وادي النطرون؛ مما يؤكد وصول مياه النيل إلى هذه الجهات (البحر الفارغ)، والواقع أن ما ذكره الرحالة عن الأدوات المستخدمة في الزراعة ذكرها أيضًا علماء الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١م) فكانت لهم نفس الملاحظات عن السواقي وغيرها من الأدوات البدائية[3].

وقد اعتمد المصريون بصفة عامة وفي وادي النطرون - بصفة خاصة - على الحيوانات في الزراعة بعملية حرث الأرض وحققوا من هذه الحيوانات فوائد مزدوجة فلم يقتصر استخدامها على الزراعة خاصة روث هذه الحيوانات لتسميد الأرض الزراعية خاصة روث الحمير والمواشي والجمال. وقد أشار جرانجيه إلى استخدام (زبل الحمام) في تسميد أشجار

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، المرجع السابق، ص ١٥٨-١٦١.

(٢) وهذا الكلام أكدته الوثائق والمحاكم الشرعية أيضًا، لمزيد انظر محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٢٩، وثيقة رقم ١٤٦، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٠٠٠هـ/ ٨ فبراير ١٥٩٢م، ص ٥٨.

(٣) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، المرجع السابق، ص ١٥٨-١٦١

الفاكهة حيث ذكر قائلًا: «بدونه لا يمكن أن يكون للفاكهة طعم جميل»، . وفنَّد سافاري العوامل التي ساهمت في تدهور الزراعة والتي كان يأتي على رأسها الضرائب الباهظة التي يفرضها الحكام على الفلاحين الفقراء، الذين لا يجدون مفرًّا سوى بيع أدواتهم الزراعية لسداد ضرائبهم، وهذا الاستبداد من جانب البكوات حسب ما ذكر سافاري قائلًا: «يجعل الفلاحين عاجزين عن زراعة أجمل مزارع العالم وأغناها، أضف إلى ذلك المنازعات والحروب الأهلية بين المماليك وامتدادها إلى الريف المصري. مما يعرض الحاصلات للدمار، كما أكد سافاري أنه شاهد بنفسه» قرى بأكملها أحرقت جميع حاصلاتها بسبب الحروب الأهلية والمنازعات». وأيضًا أدرك أوليفية أهمية ثروة مصر فكتب لحكومته يحثها على ضرورة الاستيلاء على مصر لثروتها الزراعية[1].

وأكد فولني أنه رغم خصوبة أراضي مصر، وتوفر المياه اللازمة للري إلآ أن تجربة زراعة الحاصلات الزراعية الأوروبية فيها قد منيت بالفشل وذكر قائلًا: «فقد أحضر بعض التجار الفرنسيين بذور بعض النباتات من مالطة[2] وحاولوا زراعتها في مصر، ولكنها لم تحقق أية نتائج، وعلَّل فولني ذلك لأن نمو النبات في أرض مصر عنيف إلى حد أن تفوته تغذية الألياف الأسفنجية».

كما حرص معظم الرحالة الزائرين لمصر ولوادي النطرون على الحديث عن قيمة الثروة الزراعية، معللين أسباب هذا الثراء فأكد سافاري »أن الزراعة في مصر من أقدم المهن وبفضلها كونت مصر إمبراطورية عظيمة منذ القدم ساعد على ذلك توفر المياه والبحيرات التي تعتبر كخزانات للمياه»، أما أوليفية فقد رأى أن مناخ مصر المعتدل هو السبب الرئيسي الذي ساعد على ازدهار الزراعة فقد »أتاح مناخ مصر الدافئ في الشتاء واعتدال الحرارة في الصيف الفرصة

---

(١) نفسه.

(٢) مالطة: جمهورية مالطة (Malta) هي دولة أوروبية تقع في البحر الأبيض المتوسط، وهي واحدة من أصغر دول العالم، وأكثرها من حيث الكثافة السكانية. عاصمة البلاد هي فاليتا، وهي أصغر عواصم دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث تبلغ مساحتها ٨ , ٠ كم٢.

https://ar.wikipedia.org/wiki/

لنمو الحاصلات الزراعية، بينما عزا ميليه ازدهار الزراعة في مصر إلى خصوبة أرضها بسبب ما يحمله لها فيضان النيل من طمي يغذي تربتها فتنتج أجود أنواع الحاصلات»[١]، كما أرجع فولني أن خصوبة تربة وادي النطرون بقراه ومناخه الدافئ في الشتاء والمعتدل الحرارة في الصيف هيأ له أن يكون أيضًا خصب يفيض بالإنتاج الزراعي، وأرجع زيادة الانتاج الزراعي في مصر بصفة عامة إلى كل من الحرارة والرطوبة معًا حيث ذكر قائلًا: «إن سبب نمو الزرع سريعًا في مصر إنما يرجع إلى الحرارة والرطوبة معًا خاصة في المناطق الواقعة بين القاهرة ورشيد»، أي بما فيها منطقة وادي النطرون [٢].

وسجل لنا الرحالة أنطوان فرانسوا أندريوسي Andreossy ثمار وادي النطرون التي كان منها البوص والسمار الذي ينمو بوفرة شديدة على شطآن بحيرات النطرون، ونرى بالقرب من ذات البحيرات غاب البوص ذا السيقان العالية، والطقطق[٣] الخالي من الأوراق، والأثل الفرنسية والأرطماسية[٤] والسمار والبوط ذات الأوراق العريضة[٥]، وهو واحد من أغزر النباتات التي تنمو حول شواطئ بحيرات النطرون. وهناك أيضًا نرى الشنجبار ذات الأوراق الضيقة[٦] والجمان أو الطرطير ذات الورود البيضاء، والجنبة أو الحولاي ذات الأوراق الرمادية. وتوجد أيضًا السويدا، وهو نوع من الصودا ويطلق عليه هذا الاسم في حين يسميه العربان باسم الصهد.

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، المرجع السابق، ص١٥٧-١٥٨.

(٢) قسطنطين فرانسوا فولني: ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، ترجمة إدوارد البستاني، ج١، ط٢، بيروت ١٩٤٩، ص ٥٥-٥٦.

(٣) الطقطق: زهور من فصيلة الرصاصيات.

(٤) الأرطماسية: نبات عطري.

(٥) السمار والبوط: من النباتات الأوروبية التي تنمو بكثرة في فرنسا، في البرك والمستنقعات.

(٦)الشنجبار: هو من نباتات الزينة.

ويُشاهَد هناك كذلك بعض أشجار النخيل قليلة الارتفاع، وهي تكون في شكل غابات كثيفة، لكنها لا تنتج ثمارًا على الاطلاق. وقد وجدنا خلف البحيرة الأخيرة بقليل عشرين نخلة منزوعة من الأرض، ومجمعة في شكل كومة، بحيث يمكن القول إنها قد انتزعت وحطمت بفعل حركة عنيفة[١]. وكان ينمو في وادي النطرون- كما وصف الرحالة في ذلك الزمان التين والجميز والنبق[٢]، وتعرض سونيني الذي زار الوادي خلال (١٧٧٧-١٧٨٠م) لوصف إخصاب الفلاحين للنخيل لزيادة إنتاجها [٣].

على أية حال، تعجب كثير من هؤلاء الرحالة الزائرين لمصر ولوادي النطرون من ازدهار الزراعة في مصر في ظل الظروف السياسية السيئة فكتب أوليفية قائلًا: «رغم ما تعانيه مصر من طغيان المماليك وانتشار المجاعات والطاعون وهجمات البدو وفرض الغرمات على الفلاحين إلا أن مصر رغم كل هذه المشكلات تتمتع بثروة ورخاء زراعي كبيرين». وأكد إيميه كفاية هذا الإنتاج لاحتياجات السكان في ذلك الوقت وذكر الرحالة أهم المحاصيل فيما ذكروا - القمح والشعير والذرة والبرسيم والفول والترمس والكتان والبصل والخس والقلقاس والخيار والباذنجان وغيرها[٤].

---

(١) تأليف علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر-العرب في ريف مصر وصحاريها، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٢) النبق: توجد أشهر شجرة نبق في العالم بدير القديس يحنس القصير المندثر، وتعرف بشجرة الطاعة، ويرجع أصلها إلى خشبة يابسة للقديس يحنس القصير، ويرجع تاريخ غرسها ما بين ٣٥٧- ٣٧٤، لمزيد من التفصيل انظر: مرتيروس السريانين، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م، ص١٩٣-١٩٦.

(٤) تأليف علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر- دراسة عن المدن والأقاليم المصرية، ج٣، ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م، ص٧٢.

والحقيقة التاريخية التي أكدتها الوثائق والرحالة معًا أن الزراعة ظلت حتى أواخر القرن الثامن عشر تقليدية، وجباية ضرائب الأطيان تتم بطريقة الالتزام[1] وتنفيذ قانون الفلاحة بيد الملتزمين، وقد أحدث محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨م) انقلابًا في هذا النظام، فألغى الالتزام وطبَّق نظام الاحتكار[2] وأعاد توزيع الأراضي على الفلاحين لزراعتها بنظام الانتفاع وأدخل حاصلات زراعية جديدة، وطبق الأساليب الحديثة في الزراعة وراقب الفلاح في تنفيذها ونشر التعليم الزراعي[3] ونظم أسلوب الري، حتى يمكن زراعة وإنتاج المحاصيل النقدية كالقطن والقصب، ومن ثم إمكانية إقامة صناعات تحويلية على تلك المنتجات الزراعية مثل

---

(١)نظام الالتزام: هو نظام أساسه تعهد شخص ما - أو عدة أشخاص - بدفع الضريبة المقرة على مقاطعة ما - قرية- أو عدة مقاطعات- قرى - وأحيانًا جزء من مقاطعة حيث وصل عدد الملتزمين في بعض المقاطعات إلى أكثر من خمسين ملتزمًا، ويحصل بعد ذلك على تقسيط التزام بعد أن يرسو عليه أو عليهم المزاد من خلال أعلى سعر يقدمه - أو يقدمونه - ويدفع حلوانًا، ومن ثم يصبح مسئولًا عن جباية المال الميري المقرر عل في حصة التزامه. وفي مقابل القيام بهذا العمل يحصل على الفائض- وهو الفرق بين ما يجمعه من الفلاحين وما يدفعه للروزنامة - كما يحصل على مساحة من الأرض معفاه من الضريبة تسمى الأوسية التي تختلف مساحتها من قرية إلى أخرى. وتناولت دراسات عديدة مسألة ظهور نظام الالتزام، فاعتبر البعض عام١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م بداية الالتزام، معتمدًا في ذلك على وجود أول دفتر التزام يحمل نفس التاريخ، وذهب فريق آخر إلى بداية ظهور الالتزام في أوائل القرن السابع عشر، وقال آخرون بظهور الالتزام في القرن السادس عش، وتحديد قرن كامل كبداية للالتزام يبدو فضفافًا إلى حد ما. وذكر عبد الكريم رافق أن الالتزام نظم في دفتر سمى بدفتر الترابيع صدر في عام٩٣٣هـ/ ١٥٢٦-١٥٢٧م وذلك بعد صدور قانون نامة. في حين ذكرت أحداث دراسة وثائقية أن التاريخ الفعلي لتطبق نظام الالتزام لا يزال موضع شك وبحاجة لمزيد من البحث والتنقيب التاريخي مستندة في ذلك إلى وجود إشارات في محكمة القسمة العسكرية عن وجود التزام في القرن السادس عشر لمزيد من التفصيل انظر:جمال كمال محمود، الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، تاريخ المصريين رقم ٢٨٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠م، ص١٩-٢٠.

(٢) أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، الجزء الأول (١٨٠٠-١٨٤٠م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م، ص٩١. لمزيد من التفصيل انظر ملحق رقم ١١.

(٣) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧م، ص١٠٧.

حلج القطن وغزله وصناعة المنسوجات، واقتضى ذلك تحديث شبكة النقل والمواصلات لربط مناطق الإنتاج الزراعي بمعامل الإنتاج وخطوط التصدير الرئيسية بالبلاد[١]؛ ولذلك لمس الفلاح في وادي النطرون مراحل التطور الزراعي الذي تم مع أوائل القرن التاسع عشر[٢].

كما شهد عهد سعيد وإسماعيل تحسنًا في وسائل الري وإنشاء العديد من الترع ومحطات الطلمبات لرفع المياه، فأدى ذلك إلى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي خاصة القطن والتي ارتفعت قيمة صادراته خلال الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥م) والتي أدت إلى انقطاع صادرات القطن الأمريكي إلى الأسواق العالمية، مما ترتب عليه زيادة الطلب على القطن المصري، لذا أدخلت سلالات جديدة ذات خواص جيدة، فضلًا عن تحسن باقي الحاصلات الزراعية لمواجهة الاستهلاك المحلي[٣].

كما أدركت سلطات الاحتلال البريطاني مدى أهمية التوسع في الزراعة وخاصة التخصص في إنتاج القطن، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية للبلاد، ومن ثم إمكانية تحقيق التوازن المالي في الميزانية وتمكين مصر من سداد ديونها، هذا بالإضافة إلى ضمان الحصول على المواد الخام، ممثلة في القطن وبذرته -وبأرخص الأسعار- اللازمة لمصانع الغزل والنسيج البريطانية إلى جانب فتح أسواق جديدة لتسويق السلع والمنسوجات القطنية المصنعة في بريطانيا بين الدول الأوروبية[٤].

كما أدى انتظام الري إلى انقسام المواسم الزراعية إلى ثلاثة مواسم، لكل منها مدتها وهي في الغالب أربعة شهور وهي:

---

(١) إسماعيل زين الدين: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م. ، ص١٠٩.

(٢) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، المرجع السابق، ص١٥٨-١٥٩.

(٣)رؤوف عباس حامد: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧- ١٩١٤م، دار الفكر الحديث، القاهرة، ص٥٤.

(4) Milner. A,: England in Egypt, London 1926, P.P. 280- 283.; Radwan, Samir: Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882- 1967 London, 1974. P.125.

أ- **الموسم الشتوي**: ويبدأ من ديسمبر حتى مارس، وأهم حاصلاته القمح، والشعير، والفول والعدس، والحمص، والقرطم، والترمس، والكتان، والبصل، والخس، والبرسيم[١].

ب- **الموسم الصيفي**: ويبدأ من أبريل حتى أواخر يوليو، وأهم حاصلاته القطن والأرز وقصب السكر[٢].

جـ- **الموسم النيلي**: ويبدأ من أغسطس حتى نوفمبر وأهم حاصلاته الذرة بنوعيها (الشامية- الرفعية) والبطيخ[٣].

أما فيما يتعلق بالزراعة في وادي النطرون فكانت أهم حاصلاته هي:

القمح: كان القمح المحصول الرئيسي بقرى الوادي القريبة من النيل، لتوفر البيئة المثالية لزراعته لما تمتعت به من ظروف طبيعية من ناحية المناخ واعتدال الجو والتربة الصالحة والمياه، وكان يُزرع في أواخر شهر أكتوبر، ويحتاج إلى الري مرتين حتى يتم حصاده في أوائل شهر مايو، وبلغ متوسط إنتاج الفدان منه بين خمسة أرادب إلى سبعة، ويكفي الاستهلاك المحلي ويصدر الفائض غالبًا لمدينة الإسكندرية[٤]، فضلًا عن الاستفادة من سيقانه كدريس (التبن لعلف الماشية)[٥].

الشعير: وزرع الشعير بالوادي بمساحات واسعة، حيث كانت مواعيد زراعته أواخر شهر أكتوبر وحصاده في منتصف شهر أبريل، وتراوح إنتاج الفدان ما بين ثلاثة إلى خمسة

---

(١) إسماعيل زين الدين: الزراعة المصرية، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٢) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٠٢- ٢٠٥.

(٣) أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٤) معية سنية تركي: محفظة ٧، دفتر ٨، من الجناب العالي إلى حسين الكاشف، كاشف البحيرة، ترجمة الوثيقة رقم ١٩، ٢ ذو الحجة ١٢٣٦هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٢١.

(٥) نفسه: محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، من الجناب العالي إلى الوكيل محمود أفندي، ترجمة الوثيقة رقم ١٣ ٢٠ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٣٧.

أرادب[1]، وكان يستخدم غذاء للخيول وأحيانًا للأهالي، واستُخدم مشروبًا لفلاح بعض الأمراض، ويكفي الاستهلاك المحلي، ويصدر الفائض منه إلى بعض الدول الأوروبية[2].

الذرة الشامية: وكانت تنتج بقرى الوادي، وتعتبر الغذاء الرئيسي لمعظم الفلاحين وتزرع في الأماكن التي يسهل ريها، وتقوم عليها صناعة الخبز الذي غالبًا ما كان البسطاء يأكلونه بملح النطرون[3] وتستخدم سيقانها كغذاء للحيوانات أو عمل سقوف الأكواخ[4].

الكتان: ويبذر في أول الشتاء ويقتلع في نهاية شهر مسرى وهو ذو فائدة مزدوجة، فإلى جانب استعمال أليافه في المنسوجات الكتانية[5] يستخرج من بذوره الزيت الحار، وبالرغم من قلة مساحات زراعته فإنه يكفي حاجات السكان ويصدر الفائض للخارج[6].

الدخان: وقد ساعدت الظروف المناخية بالوادي على انتشار زراعته، وهو من النوع الرديء ولا يستعمل إلا في الاستهلاك الداخلي للفقراء[7] أما الأغنياء فقد كان معظم استهلاكهم من الدخان الوارد من بلاد الشام وكان يكفي حاجات السكان ويصدر الفائض منه إلى الإسكندرية[8].

---

(١)معية سنية تركي: محفظة ٣٤، دفتر ٢٨، من الجناب العالي إلى مأمور نصف البحيرة، وثيقة ٩، ٤ جمادي الثانية ١٢٤٢هـ/ ٣ يناير ١٨٢٧م.

(٢) محكمة النجيلة: س ٧٢٣، مادة ٢٥٣، ١٥ جماد آخر ١٢٧٤هـ/ ٢٦ يناير ١٨٥٨، ص٣٥.

(٣) زينب الغنام: الجاليات الأجنبية في العصر العثماني، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الأزهر١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ص ١٢٨؛ تأليف علماء الحملة الفرنسية، ج٣٤، المرجع السابق، ص١٨٨.

(٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١١٩، من سعيد أغا إلى محمد عارف، وثيقة رقم ٢٥٣، ٨ ربيع الثاني ١٢٣٨هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٨٢٨م.

(٥) محكمة رشيد: س٢٠٧، مادة ٤٣٨،٧ شوال ١٨٢٨هـ/ ١٣ أكتوبر١٨١٣؛ مديرية البحيرة، سجل١، صادر إلى سايرة، وثيقة ٤٨٨، ٢٠ جمادى الأولى ١٢٦١هـ/ ٢٧ مايو ١٨٤٥م، ص٦٦٣.

(٦) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٩، وثيقة ٥٣، ١٢ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٦ يونيو١٨٣٧م.

(٧) أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٨) مضبطة البحيرة: س ١٨، مادة ٢٩٩، ١٥ ذو الحجة ١٢٨٤هـ/ ٩ إبريل ١٨٦٨، ص١٢٨.

القطن: وهو من المحاصيل الصيفية، ويحتاج إلى تربة طينية خصبة ومياه وفيرة وتعددت أنواعه فمنها القطن قصير التيلة والبلدي ومحو ونانكين وسي أيلند[١] وزرعت مساحات كبيرة منه بقرى الوادي، وكان إنتاجه يكفي الاستهلاك المحلي، ويصدر الفائض إلى الخارج وارتفعت أسعاره فترة الحرب الأهلية الأمريكية[٢] وهو أساس صناعة المنسوجات القطنية، ومن بذرته يستخرج زيت القطن، أما سيقانه (الحطب) فتُستخدم وقودًا لمعظم الفلاحين[٣].

الأرز: وكان يزرع عند بداية شهر إبريل ويحتاج إلى تربة قوية المسام حتى لا تسمح بتسرب المياه حيث يزرع بالغمر، وكانت مساحات قليلة منه تزرع بقرى الوادي، ويتراوح إنتاج الفدان ما بين سبعة أرادب إلى ثمانية ويعتبر الغذاء الصحي الرئيسي لمعظم السكان[٤].

البقول: وتتمثل في: الفول، والعدس، وهما من المحاصيل الشتوية ويزرع العدس في الأراضي التي غمرتها المياه، ويزرع الفول حيث التربة الطينية والمياه الوفيرة، ويعتبر الوجبة الأساسية لمعظم سكان الوادي، كما يتخذونهما غذاء للماشية والدواب كالبقر والجمال والحمير[٥].

الحمص: واشتهرت بزراعته قرى الوادي ويكفي الإنتاج حاجات السكان ويُصدر الفائض إلى محافظتي الغربية والشرقية[٦].

---

(١) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١١٢-١١٣.

(2) Radwan, Samir: Op.cit, PP. 125-126.

(٣) مديرية البحيرة: س ٢٥٨، صادر فروع إلى جهات سايرة، وثيقة ٣١٠٨، ٢١ رمضان ١٢٦٦هـ/ ٣١ يوليو ١٨٥٠م، ص١٤١٢.

(٤) محافظة رشيد: س ١٧٤، ١٤/ ٣/ ٦، وثيقة ١٩٣، ٢٠ ربيع أول ١٢٦٥هـ/ ٢١ يناير ١٨٤٩م، ص ٢٧؛ إدارة المحليات: محفظة ٦، تفتيش أقاليم بحري، وثيقة رقم ١٩٢، ٣ ذي الحجة ١٢٨٢هـ/ ١٩ إبريل ١٨٦٥.

(٥) أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٦) ديوان خديوي محفظة ١٢٨، ملخصات دفاتر، دفتر ٧٦٤، الديوان الخديوي إلى مأمور نصف البحيرة، وثيقة رقم ٣٨٣، ٢ صفر ١٢٤٦هـ/ ٢٣ يوليو ١٨٣٠م.

البرسيم: وكان ولا يزال من أعظم الغلات الزراعية أهمية، واتسعت زراعته بقرى الوادي لغذاء الماشية، كما كانت حصة منه تقدم لإطعام مواشي وخيول الميري، وتعددت أنواعه، ومن أشهرها الحجازي[١].

البصل: ويزرع بمساحات واسعة، ويحصد في أواخر شهر مايو ويكفي حاجات الاستهلاك المحلي ويصدر الفائض إلى الأقاليم المجاورة[٢].

النيلة: وانتشرت زراعتها ببعض قرى الوادي بمساحات محدودة، وكانت تحتاج لنفقات كثيرة، وازداد الطلب عليها لاستخدامها في صناعة الصباغة الزرقاء التي تؤخذ من أوراقها(٣) وتعددت أنواعها، منها النيلة البلدية والهندية والصينية، وغالبًا ما كان الإنتاج يصدر للخارج لعائدها المادي الكبير[٤].

القرطم: وهو من المحاصيل المربحة، إذ كانت زهوره المعروفة باسم العصفر تتخذ منها أقراص للصباغة للون الأصفر، كما كان يستخرج من بذوره زيت يسمى الزيت الحلو شائع الاستعمال بين العامة(٥).

السمسم: هو من المحاصيل الصيفية وتجود زراعته بالوادي، ويكفي حاجات السكان ويصدر الفائض لإقليم المنوفية لصناعة السيرج[٦].

---

(١) نفسه: محفظة ١٢٩، دفتر ٧٦٦، وثيقة ٤٠٣، ٢٤ شوال ١٢٤٥هـ/ ١١ إبريل ١٨٢٩م؛ مديرية البحيرة: س ١٢٣، صادر وارد، وثيقة ٢١١، ١٢ جماد أول ١٢٧٧هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٦٠م، ص٧٦.

(٢) معية سنية عربي: محفظة ١١٨، صادر المعية إلى مدير البحيرة، وثيقة بدون رقم، ٢ صفر ١٢٧٥هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٥٨م.

(٣) ديوان خديوي: محفظة ١٢٩، ملخصات دفاتر، دفتر ٧٦٦، من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، وثيقة ٢٦٣، ٩ شوال ١٢٤٥هـ/ ٤ إبريل ١٨٢٠.

(٤) ديوان خديوي: محفظة ١٢٨، دفتر ٧٦٤، من الديوان إلى على رضا أفندي تاجر الأصناف، ٩ صفر ١٢٤٦هـ/ ١١ يوليو ١٨٣٠م.

(٥) إدارة المحليات: محفظة ١، تفتيش أقاليم بحري، وثيقة بدون رقم، ٢٢ جماد يخر ١٢٣٨هـ/ ٢٤ فبراير ١٨٢٣.

(٦) مديرية البحيرة: س ٢٨١، صادر فروع مديرية البحيرة، إلى سايرة، وثيقة ١٧٠، ٢٠ صفر ١٢٦٨هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٥١، ص٥٥٨.

الزيتون: وقد اتسعت زراعته بالوادي، واشتهر بكبر الحجم، وشجعت الحكومة الأهالي على زراعته والعناية بها، وذلك بإعفاء الأراضي التي تزرع من المال لمدة ثلاث سنوات[١]، واشتهرت أديرة الوادي بإنتاجها الكبير، ويدخل في صناعة زيت الزيتون فضلًا عن المملح منه، ويكفي حاجات الاستهلاك المحلي ويصدر الفائض للأسواق المجاورة[٢].

النخيل: من أهم الأشجار التي وجدت بالوادي، وكانت أشجاره وكأنها غابة طبيعية، ولها ٨٤ صنفًا يميزها بعضها عن بعض اختلاف البلح في اللون والشكل والحجم والنوع وأشهره الزغلول والغزالي ويعتبر البلح غذاء للسكان، ويستخرج منه نوع من الخل وآخر من الخمور، ولا تقتصر الاستفادة من أشجار النخيل على الحصول على البلح فقط، وإنما يستخدم سعف النخيل لتغطية أسطح المنازل، كما كانوا يستخدمون جريده في صناعة السلال التي اشتهر بها رهبان الوادي[٣].

وعلى الرغم من كثرة أشجار النخيل في مصر إذذاك، فقد قَلَّ عددها عما كان عليه من قبل نتيجة لما فرضته الحكومة من ضريبة عليها، إذ قُسم النخيل إلى ثلاث درجات بالنسبة للمحصول، وفُرضت على النخلة من الدرجة الأولى قرش ونصفً والدرجة الثانية نصف قرش ومن الدرجة الثالثة عشرين بارة، ولترغيب الأهالي قررت الحكومة في ديسمبر ١٨٣٥م ألا تفرض ضريبة على النخل إلا بعد عشر سنين من غرسه[٤].

أشجار التوت: وتأتي بعد أشجار النخيل في العدد، ويوجد منها نوعان الأسود والأبيض الذي تربى عليه دودة الحرير، وبلغ ما زرع بمصر عامة نحو ثلاثة ملايين شجرة،

---

(١) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٢٠، ملخصات دفاتر، دفتر رقم ١٢، وثيقة بدون رقم، ٢ محرم ١٢٥٧هـ/ ٤ فبراير ١٨٤١م.

(٢) نفسه: محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، من شوريالمعاونة إلى الباشا الكتخدا، ٢ محرم ١٢٥٧هـ/ ٢٤ فبراير ١٨٤١م.

(٣) سيادية: مجلس ملكية، محفظة ١، من الجناب العالي إلى مختار بك ناظر المجلس، وثيقة ٨٨، ١٠ رمضان ١٢٥٠هـ/ ١٠ يناير ١٨٣٥؛ مديرية البحيرة، س ١٠٣، صادر الدواوين للدايرة السنية، وثيقة ١٩٧.

(٤) أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٢٨.

وبالرغم من ذلك لم يكن يكفي حاجات الصناعة[1]. ومن الفواكه التي كانت تزرع بالوادي الرمان والتين والجميز وأشجار الكروم والشمام والموز[2].

الرعي

والحقيقة التاريخية التي سجلها لنا الرحالة أنطوان فرانسوا أندريوسي Andreossy أن هناك أنواعًا مختلفة من الحيوانات فليست كثيرة العدد فترى الجص أو القنديد، والسرطان بأنواعه المختلفة، والنمل العادي والنمل الضخم ذا الأجنحة ونوعا من البعوض الذي تسبب لسعته أوراما هائلة. ومن طبقة الصدفيات نجد القواقع «الحلزون» من النوع الصغير، ومن ذوات الأربع نجد الحرباء والغزلان، ويستدل على الأخير من آثار أقدامها المشقوقة التي تتركها على الرمال. وقد تعرفنا بين الطيور على دجاجة الماء والبط الشرشير «البط البري» وهي التي يقل تردد الناس عليها [3].

وقدم الرحالة وصفًا دقيقًا تفصيليًّا عن الحيوانات والطيور فأكدوا غنى مصر بالأبقار والماشية والجاموس والعجول والأغنام والماعز، وأكدوا نفس الملاحظات التي ذكرها الرحالة السابقون خاصة فيما يتعلف بحجم الماشية، فذكروا أن حجم الماشية في مصر يفوق حجمها في أي بلد آخر كذلك ذكروا أن حجمها في الوجه البحري يفوق حجمها في الوجه القبلي، وأضاف سونسني قائلًا: «إن الماشية والأغنام في مصر العليا يغلب عليها الشراسة والتوحش»، وعلل على ذلك قائلًا: «لطبيعة أراضي الوجه القبلي فهي محصورة بين البحر الأحمر والنيل ولذلك اكتسبت الحيوانات في هذه المناطق شراسة واضحة»، كما ذكر سببًا آخر ألا وهو ارتفاع درجة الحرارة في صعيد مصر، وقد أكد علماء الحملة الفرنسية على ذات الملاحظات، فذكر

---

(١) معية سنية تركي: دفتر ٣٢، من الباشا إلى حبيب أفندي، وثيقة ٣٤، ٢٥ صفر ١٢٤٤هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٢٨م.

(٢) محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، الطبعة الثانية، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٤م، ص ٢٨.

(٣) تأليف علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر-العرب في ريف مصر وصحاريها، المرجع السابق، ص ٥٤.

جيرار قائلًا: «إن قطعان الجاموس أقل فظاظة كلما هبطنا نحو الشمال. وتأتي الماعز إلى مصر من بلاد الحبشة وهي أصغر حجمًا في الوجه القبلي عن الوجه البحري، أما الجمال فقد خصصت للانتقال والسير في الصحراء، وأكد أوليفيه أن طبيعة تكوين الجمال وأقدامهم العريضة قد ساعدت على تحملهم مشاق الصحراء والسير على الصخور الجافة الصخرية؛ ولذلك فالجمل حيوان مفيد على حد قول أوليفيه، وقدَّم وصفًا دقيقًا للجمال عن كيفيه اختزان الجمل للمياه في أمعائه للأفادة منها فيما بعد[١]. وذكر أندريوسي شهرة قبيلة الجوابي بتربية الخيول، التي كانت تمثل للسفر والتجارة أهمية قصوى آنذاك[٢].

وتناول بعض الرحالة وصف أعداد كبيرة من الطيور نذكر منها على سبيل المثال البجع الذي لقبه سافاري »بملك الطيور« لبياض وجمال لونه، كذلك تحدث بعض الرحالة عن أبي قردان والذي كان من فائدته التهام الثعابين والضفادع، ومصر مشهورة بالحمام وقد أُقيمت له الأبراج العالية وهناك أنواع استخدمت في المرسلات. ومن الحيوانات التي هددت الطيور الفار النطاط وقد ذكر سونيني »إنه يأكل العصافير ويساعده على ذلك أسنانه القوية وله آذان طويلة وشعره يغطي جسده«، وهو يشبه الأرنب[٣].

على أية حال، لعبت الثروة الرعوية في مصر دورًا مهمًّا في النشاط الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، على الرغم من قلة المراعي الطبيعية والزراعية واعتمادها على ما يقوم بتربيته الفلاحون من بعض الحيوانات، لاستخدامها في حرث الأرض وتجهيزها للزراعة وإدارة السواقي ونقل المحاصيل[٤] فضلًا عن كونها مصدرًا للغذاء في الحصول على اللحوم

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، المرجع السابق، ص ١٧١-١٧٢.

(٢) تأليف علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر-العرب في ريف مصر وصحاريها، المرجع السابق، ص ٧٤.

(٣)إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، المرجع السابق ص ١٧٣-١٧٥.

(٤) ديوان خديوي تركي: محفظة ١٣١، ملخصات دفاتر، دفتر ٧٦٩، من مأمور ديوان خديوي إلى ناظر المواشي، وثيقة ٤٠٥، ١٨ ربيع الأول ١٢٤٦هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٣٠م، ص١٧٤.

والألياف والقشطة والسمن والجبن ومصدرًا للسماد والوقود[١] كما أنها أساس صناعة الجلود والأصواف[٢] كذلك استخدمت في الجيش، فعلى سبيل المثال استخدام الخيل في فرق الفرسان، والبغال في جر المدافع، والجمال في نقل الأمتعة، بالإضافة إلى كونها وسيلة من وسائل النقل، فكان ذلك نواة للنشاط التجاري[٣].

فمنذ بداية ذلك القرن بذلت الحكومة جهدًا للنهوض بالثروة الحيوانية عن طريق جلب السلالات الجيدة من الدول الإفريقية والآسيوية والأوروبية لاستنبات ما يتلاءم مع البيئة المصرية[٤]، وللحفاظ على تكاثرها أصدرت الحكومة قرارًا بعدم ذبح الإناث منها[٥] وأنشئت مدرسة الطب البيطري سنة ١٨٢٨م لعلاج المريض منها ومقاومة الطاعون[٦] وعينت مراقبين لمتابعة نفوقها وعلاجها[٧] وبعد إنشاء السكك الحديدية قررت الحكومة فرض غرامة خمسة جنيهات على صاحب كل رأس منها تموت إثر حادث تصادم على شريط السكك الحديدية، وذلك لحمايتها[٨].

أما فيما يتعلق بالرعي في وادي النطرون، فقد انفرد بخصوصية تميزه عن كثير من أقاليم الرعي في مصر، حيث جمع بين بيئتين مختلفتين هما:

---

(١) ديوان خديوي تركي: محفظة ١٤٥، ملخصات دفاتر، دفتر ٧٩٦، وثيقة ١٦٧، ٦ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٣٤، ص ١٥٣.

(٢) محكمة رشيد: س ٢١٤، مادة ٢٩، ١٩ ذو القعدة ١٢٣٥هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٢٠م، ص١٦.

(٣) أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١١٨، وثيقة رقم ١٠٤، ٢١ شوال ١٢٤٠هـ/ ٨ يونيو ١٨٢٥م.

(٥) ديوان معية سنية عربي: محفظة ٩٥، ملخصات دفاتر، دفتر ٨٠، من الجناب العالي إلى محمد أفندي ناظر الأغنام الأميرية، أمر رقم ١٩٤، ١ شعبان ١٢٥٢هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٣٦م

(٦) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٧) ديوان معية سنية تركي: محفظة ٩٤، من الجناب العالي إلى مديرية البحيرة، وثيقة ٤٠، ١٩ ذي الحجة ١٢٥٢هـ/ ٢٧ مارس ١٨٣٧.

(٨) مديرية البحيرة: س ١٠٨٠، وارد الفروع إلى ضبطية مركز النجيلة، وثيقة ٢٢٢، ١٦ رمضان ١٢٩٣هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٧٦م، ص٣٧.

أ- البيئة الزراعية: وفيها قام الفلاحون بقرى الوادي بتربية بعض الحيوانات التي لا غنى عنها لاستخدامها في زراعة الأرض، وإمدادهم بالغذاء والثياب لأسرهم مثل باقي أقاليم مصر(١).

ب- البيئة الصحراوية: وهي المناطق التي سكنها العربان البدو، سواء كانت مركزية في وسط الوادي أو التي تقع على هامش القرى وهي التي أضفت عليه تلك الخصوصية التي تميزه، حيث كانت الثروة الرعوية تمثل المفهوم العلمي المتعارف عليه حديثًا، فقد كان الرعي من الحرف الرئيسية، ومصدرًا للدخل ورأس مال لصاحبه، فضلًا عن كونه يمثل الغذاء الرئيسي لسكان تلك المنطقة ووسيلة النقل الوحيدة بالصحراء في ذلك الوقت(٢).

وتمثلت الثروة الحيوانية، التي انتشرت تربيتها بقرى الوادي في البقر والجاموس والأغنام والماعز، وكان رعيها وطعامها يعتمد على زراعة البرسيم وبعض سيقان الذرة الخضراء(٣)، وما يتخلف عن المحاصيل من الدريس «التبن»(٤)، ولم يتجاوز عدد الماشية التي يملكها الفلاح أكثر مما يسعها بيته، لتساعده على العمل الحقلي وتمده بالألبان والأصواف لسد حاجته، ومن الملاحظ أن كثيرًا من الفلاحين لم يستثمروا رؤوس أموالهم في تربية الماشية ولا في تسمينها؛ إما لعدم إدراكهم لمفهوم الاستثمار وإما لكثرة الضرائب والالتزامات المادية التي كانت عائقًا أمام تحقيق ذلك الهدف، وهناك بعض الوثائق التي تؤكد أن القليل من هؤلاء الفلاحين قد استثمروا أموالهم في تنمية الثروة الحيوانية حتى امتلكوا الآلاف من رؤوس الأغنام والماشية، مثل آل حمزة بالبريجات(٥) وآل المقرحي بالطرانة(٦) وآل عبد الله بالخطاطبة(٧).

---

(١) محكمة البحيرة: س ٣٥، مادة ٥١، ٥ ربيع الآخر ١٢٢٩هـ/ ٢٧ ماري ١٨١٣م، ص١٧.

(٢) إدارة المحليات: محفظة ٥، تفتيش بحري، وثيقة رقم ٣، ٤ شعبان ١٢٧٩هـ/ ٢٥ يناير ١٨٦٣م.

(٣) معية سنية عربي: س ٢٥، قيد الأوامر الصادرة، أمر رقم ٣٩٢، ١١ جمادى أولى ١٢٥٠هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٣٤م، ص١٠٦.

(٤) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٩، من المعية إلى الديوان الخديوي، وثيقة رقم ٧٥، ١٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٢١ يوليو ١٨٣٧م.

(٥) مديرية البحيرة: س ٤٦١، صادر الفروع لقسم النجيلة، وثيقة١١٢، ٢٣ رجب ١٢٨٧هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٧٠م، ص١٢٤.

(٦) نفسه: سجل٣١٥، صادر الدواوين إلى ما يره، وثيقة٣٧٤٧، ١٤ شوال ١٢٦٩هـ/ ٢١ يوليو ١٨٥٣، ص٢٤٦٣.

(٧) نفسه: س ٧٢٧، وثيقة ٢٠٥، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٨٧هـ/ ٦ فبراير١٨٧٣، ص ٥٤.

كما وجد عدد قليل من فلاحي قرى الوادي ممن احترفوا مهنة الرعي، وقاموا بتربية الماشية والأغنام معًا، وكان معظمهم يتنقلون بين قرى الوادي، ويسكنون العراء إلى أن أصبح من الضروري لهم الاستقرار فأقاموا أكواخًا لهم من الطين والغاب الذي ينمو بالوادي لحفظ أمتعتهم بها وأقاموا ما يعرف بالتايات[١] لتربية مواشيهم ومنها التاية الجماسية والغنامة، ولكنهم سرعان ما اندمجوا مع القرى القريبة منهم ومارسوا الزراعة بجوار الرعي[٢].

كما ساهم عربان وادي النطرون الذين اقتصر عملهم على ممارسة حرفة الرعي بالقدر الأكبر في تنمية الثروة الحيوانية، بل تخصص البعض منهم في تربية نوع منها، مثلما تخصصت قبائل المغازة والحرابي والجوابي في تربية الجمال مع قليل من الأغنام والماعز، التي كانت المصدر الرئيسي لثروتهم وقوتهم اليومي، وذلك بتأجيرها لملتزمي النطرون لنقله من الوادي إلى الطرانة[٣]، أو نقل تموين الدير من أتريس أو كفر داود إلى الأديرة[٤]، أو اشتراكها في القوافل التجارية سواء كانت بصحراء مصر أو خارج مصر أو تربيتها وبيعها، وامتلك هؤلاء ما يقرب من عشرة آلاف رأس من الجمال[٥].

كما أكدت الوثائق على ما ذكره الرحالة أندريوسي من تخصص عربان الجوابي والجميعات والهنادي والجوابيص في الوادي بتربية الخيل وقليل من الجمال والأغنام والماعز، وكانت الدولة

---

(١) التايات: مفردها تاية، وهي عبارة عن أكواخ على شكل نصف دائرة مكونة من الطين الجاف ومسقفة بأعواد الغاب لتقيها الحر والبرد؛ لمزيد من التفصيل انظر: يوسف الشربيني، هز القحوف في شرح قصيد ابن شادوف، طبعة بولاق، القاهرة ١٢٧٤هـ/ ١٨٩٠م، ص٦١.

(٢) مديرية البحيرة: س ١٠٤٠، ج٥، وارد الفروع من قسم النجيلة، وثيقة ١٢٥٤، ٤ ربيع أول ١٢٨٦هـ/ ١٤ يونيو ١٨٦٩م، ص ٦٥.

(٣) مديرية البحيرة: س ١٠٨٧، ج١، وارد العرضحالات، وثيقة ٢٠، ١٥ ذو القعدة ١٢٧٤هـ/ ٨ محرم ١٢٧٥هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٥٨م، ص١٢.

(٤) وثائق دير السريان: وثيقة رقم ٩٣٥، ١ أمشير ١٥٩٨ ش/ مارس ١٨٨٢م.

(٥) مديرية البحيرة: س ١٠٣، صادر دواوين للجنائن الميرية، وثيقة ٢١، ١٣ شوال ١٢٧٤هـ/ ٢٩ مارس ١٨٥٨م، ص ١٣٥.

تعتمد عليهم في إمدادها بالخيول لاستخدامها في الجيش[١] فضلًا عن بيعها للذوات والمشايخ لاستخدامها في النقل والتباهي والتفاخر بها بين فلاحي الوادي، وأحيانًا كان قليل منها يصدر لبعض البلاد العربية[٢].

وبجانب تلك الأنواع من رءوس الحيوانات قام غالبية العربان بتربية أعداد كبيرة من البقر الوحشي للحصول منها على الألبان التي تستخدم في صناعة الجبن والسمن، فضلًا عما يأتي من الأغنام والماعز، لأنهما مصدر الغذاء الرئيسي لهم[٣].

كذلك وجد في بعض قرى الوادي معامل لتفريغ الكتاكيت لتربيتها لتصبح مصدرًا لإنتاج البيض واللحم بجانب الطيور الداجنة الأخرى مثل البط والأوز والحمام الذي لم تكن تخلو القرى من أبراج له[٤] فضلًا عن تربية خلايا النحل لتوفير العسل وشمعه لتصديره وبيعه كعائد مادي لمنتجيها[٥].

ثانيًا- الصناعة

لم تعرف مصر بصفة عامة ووادي النطرون بصفة خاصة الصناعات الكبرى، كما أوضح الرحالة وإنما عرفت مصر والوادي الصناعات الصغرى، وكان نظام طوائف الحرف هو السائد في مصر، وقد وصف مليليه الصناعة في مصر قائلًا: «بأنها متأخرة متدهورة»، وعبر سونسي

---

(١) معية سنية تركي: محفظة ٩٠، ملخصات دفاتر، دفتر رقم ٨٠، وثيقة ٣٣٣، ١١ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٣٦م، ص ١١٥.

(٢) مديرية البحيرة: س ٨٥٠، وارد عموم المالية، وثيقة ٧٠٦، ١٨ شوال ١٢٦٦هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨٥٠م، ص٣١٦.

(٣) ديوان خديوي: محفظة ١٤٥، ملخصات دفاتر، دفتر ٧٩٦، وثيقة ١٦٧، ٦ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٣٤م، ص ١٥٢.

(٤) معية سنية تركي: محفظة ١٠٥، ملخصات دفاتر، دفتر ٥٣٠، وثيقة رقم ١٤، تاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٨٠هـ/ ١٩ إبريل ١٨٦٤م، ص ١٢٧.

(٥) مديرية البحيرة: س ٢١، صادر دواوين إلى سايرة، وثيقة ١٨١، ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٤هـ/ ٥ ديسمبر ١٨٧٧م، ص٧٧.

عن أسفه لتدهور الصناعة في مصر، وهي التي كانت صاحبة حضارة عريقة [١]. والآن يجب علينا متابعة أهم الصناعات بوادي النطرون خلال فترة الدراسة:

أهم الصناعات

استخراج النطرون ونقله:

تحدث سيور دو بولاري لوجوز Sieur De Boullary LeGouz الذي زار وادي النطرون عام ١٦٤٩م[٢]، عن الصناعات المنتشرة في الوادي خاصة استخراج النطرون[٣] الذي كان يستخدم في عمليات تبيض الأقمشة، وذكر أنه جاء إلى الوادي من أجل إنهاء بعض صفقات النطرون التجارية لصالح بلاده [٤]، ويوجد النطرون بالوادي في ثماني بحيرات وإن اختلفت الآراء حول عددها[٥] وهي منفصلة عن بعضها البعض بواسطة رمال قاحلة وتبلغ مساحتها جميعًا نحو ١١٥١ ألف متر مربع [٦]، وتجري المياه بغزارة بالبحيرات لمدة ثلاثة أشهر في العام، أي في تلك الشهور التي تلي الانقلاب الصيفي، وتتزايد المياه عند نهاية ديسمبر، ثم تبدأ في الانخفاض تدريجيًّا، حتى إن بعض البحيرات يصاب بالجفاف، كما توجد المياه العذبة – وان كانت درجة صلاحيتها تتفاوت- إذا ما حفرنا بطول البحيرات في الانحدار المتجه ناحية النيل[٧].

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، المرجع السابق ص ١٧٣-١٧٥.

(٢) سمعان السرياني، الراهب: دير السيدة العذراء السريان، المرجع السابق، ص ٩٠-٩١.

(٣)عمر طوسون: المرجع السابق، ص ١٥-٢٠؛ محسن على شومان، المقاطعات الحضرية في مصر في العصر العثماني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق،عام ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م، ص ١٦٣.

(٤) هيوج.ج. إيفلين هوايت: المرجع السابق، ص ١٥٧-١٥٨ـانظر: ملحق رقم ٨ ،٩، والشكل رقم ٤.

(5) Lucas, Al Fred: Natural Soda deposits in Egypt, Cairo 1912. P 3;

انظر:شكل (٦)، ص٢٧٨

(٦) محمود على سيف: المرجع السابق، ص ١٦-٢٥.

(٧) تأليف علماء الحملة الفرنسية: ج٤، المرجع السابق، ص١٨٥.

أما عن أسباب تكون النطرون في الوادي فترجع إلى أن مادة الصودا الطبيعية التي هي كربونات وبيكربونات الصوديوم، تكتسبها المياه الجوفية في أثناء مرورها ما بين النيل وبحيرات المنخفض وتتوقف كمية النطرون في البحيرات على مقدار ما تكتسبه المياه الجوفية من أملاح الصوديوم أثناء مرورها في هذه الطبقات، ولذلك تختلف مياه البحيرات بعضها عن بعض لا في كمية الأملاح وحدها بل في نسب الأملاح كذلك[١]، أما اختلاف لون مياه البحيرات فيرجع إلى اختلاف التركيب الكيميائي لها غير المتشابه في كل البحيرات[٢].

ولا يوجد النطرون مذابًا في ماء البحيرات فحسب بل في هيئة طبقات صلبة، يظهر حينما يهبط منسوب الماء في شهر يوليو وأغسطس وسبتمبر، كنتيجة طبيعية لقلة ما يصل من المياه الجوفية من نهر النيل في ذلك الوقت، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة التي تعمل على شدة البخر، وهنا يترسب النطرون على هيئة طبقات يختلف سمكها في قاع البحيرات، تبعًا للمدة التي تتغطى الأرض فيها بالمياه[٣].

وقد وصف لنا الرحالة أنطوان فرانسوا أندريوسي Andreossy (١٧٩٨-١٨٠١م) عملية استخراج النطرون حيث تبدأ مع دخول الرجال في الماء وهم عراة الأجسام ويكسرون النطرون وينتزعونه بواسطة آلات حديدية، «كماشة» مستديرة الشكل يبلغ وزنها ستين رطلًا، أحد فكيها على هيئة عش الغراب، أما الآخر فينتهي بسن مدببة من الصلب، أما النطرون الذي على سطح الأرض فيمكن رفعه بجهد أقل كثيرًا من الجهد المبذول في استخراجه من البحيرات، ومن المناظر المثيرة للفضول أن ترى هؤلاء الرجال والبشرة السوداء أو السمراء يخرجون وبشرتهم بيضاء من الملح الذي يعلق بها في أثناء هذا العمل[٤].

---

(١) نفسه: ج٢، المرجع السابق، ص ٤٨؛ محمود على سيف: المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(2) Lucas, Alfred: Notural Soda, op. cit. P.P. 14-16.

(3) Ibid. P 17;

محمود على سيف: المرجع السابق، ٢٩٦.

(٤) تأليف علماء الحملة الفرنسية: ج٢، المرجع السابق، ص ٥١؛ عمر طوسون، المرجع السابق، ص ١٩.

كما وقع على عاتق سكان قرى الوادي الستة[١] مهمة خروج ما يقرب من ٣٠٠- ٦٠٠ عامل لاستخراج النطرون ونقله، وفي حالة تناقص عددهم يتم الاستعانة برهبان الوادي لسد العجز[٢] وإلزام هؤلاء العاملين بالسكن حول البحيرات لحين الانتهاء من هذا العمل[٣] مقابل سداد أموال أميريه عليهم، أو نوع من أنواع السخرة أو العونة أو حصولهم على أجر ضئيل لا يتمشى مع طبيعة هذا العمل ولعدم هروبهم كلفت الحكومة عمد ومشايخ قراهم بمراقبتهم لانتظام العمل[٤].

وذكر إيفلين هوايت إنه خلال فترة حكم الدولة العثمانية كان مساعد الكاشف المقيم آنذاك في الطرانة مسؤول عن حراسة طقم النطرون، وظل ذلك الحال حتى تولى محمد علي باشا حكم مصر [٥]. فأسندت الحكومة هذه المهمة لعمد ومشايخ القري وبجانبهم كلفت الحكومة بعض قبائل العربان بمهمة نقل النطرون من الوادي إلى الطرانة[٦]، ومثال ذلك ما قام به عربان الجوابيص والجميعات وامتلاكهم الجمال والحمير والخيول بكثرة، مقابل أجر ضئيل يدفعه لهم الملتزم[٧]، وكان عليه أيضًا، إمداد حراس قوافل النطرون -على نحو ما رأينا- وخفراء البحيرات بالسلاح حتى لا تتعرض للسرقة[٨] واستمر النقل بهذه الطريقة حتى أنشئت شركة

(١) قرى الوادي: الطرانة، الخطاطبة، كفر داود، الأخماس، أبو نشابة، البريجات، انظر: تأليف علماء الحملة الفرنسية، ج٢، المرجع السابق، ص٤٩.

(٢) إلياس الأيوبي: المجلد الأول، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٣) مديرية البحيرة: س ٤٢٩، ٧/ ١٣/ ٥/ ١٨٠، ج٥، صادر الفروع لقسم الجنيلة: وثيقة ٨٤٧، ٨ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ١٤ مارس ١٨٦٧.

(٤) نفسه: س ٣١٥، مادة ٣٥٦١، ٢٣ رمضان ١٢٦٩هـ/ ٣٠ يونية ١٨٥٣، ص ١٣٨٤.

(٥) هيوج.ج. إيفلين هوايت: المرجع السابق، ص١٥٩.

(٦) مديرية البحيرة: س ١٠٣٢، وارد الفروع إلى مصلحة الأطرون بالطرانة، وثيقة ٣٣، ٢٢ رمضان ١٢٨٤هـ/ ١٨ يناير ١٨٦٨م؛ انظر: ملحق رقم (١٤)، ص ٢٦٧.

(٧) نفسه: وثيقة ٤٣، ١١ جمادى الثاني ١٢٨٤هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٦٨، ص ٦٢.

(٨) نفسه: وثيقة ٥٠، ٢٦ محرم ١٢٨٥هـ/ ١٩ مايو ١٨٦٨م، ص٦٢.

الملح والصودا سنة ١٨٩٩م، فسعت إلى إمداد خط سكة حديد الوادي الخطاطبة[١].

صناعة تكرير النطرون:

وبعد أن ينقل النطرون إلى مصلحته بالطرانة تجري عليه عملية تنقية لفصل الشوائب العالقة به، وكان ذلك يتم بطريقتين هما:

الطريقة الأولى: وكانت تجري بالوسائل اليدوية، حيث يقوم بعض العاملين المتخصصين بفصل الرمال العالقة بطبقات النطرون الكبرى ويسمى بالنطرون السلطاني[٢].

الطريقة الثانية: حيث يوضع النطرون الأقل حجمًا والأكثر نعومة والعالق بالرمال والطين في أحواض خاصة، وبعد التخلص من الشوائب في القاع يؤخذ السائل الصافي إلى أوانٍ كبيرة، حيث يوقد تحته للتخلص من الماء وحيث يرسب النطرون الصافي الأبيض، وبعدها يؤخذ هذا وينشر في الشمس حتى تمام الجفاف[٣].

وبعد ذلك تقوم مصلحة النطرون بإجراء بعض العمليات استعدادًا لتصديره، ومنها تكليف مجموعة من العاملين بتعبئته بعد وزنه بواسطة قبانية المصلحة مع تسجيلهم ذلك بسجلاتهم منعًا للتلاعب[٤] وبعدها يتولى مجموعة من الشيالين نقله إلى مخازن المصلحة[٥].

إنتاج النطرون:

في عام ١٦٧٢ م زار الدومنيكاني جوهان ميشيل فانسليب Johann Michael Vansleb برية شيهيت وخلال مكوثه في الطرانة جمع لنا بعض المعلومات القيمة بشأن وادي النطرون،

---

(١) شركات وجمعيات: محفظة ١٧٠، مجلس الوزراء، بخصوص إنشاء شركة الملح والصودا، ١٩ إبريل ١٨٩٩.

(٢) مديرية البحيرة: س ١٠٣٦، وارد الأطرون، وثيقة ٦، ٨ شوال ١٢٨٥هـ/ ٨ يناير ١٨٦٩م، ص١٣٨.

(٣) نفسه: س ٤٦٢، صادر فروع لقسم النجيلة، وثيقة ٢٤١، ٢٣ شعبان ١٢٨٧هـ/ ١٩ أكتوبر ١٨٧٠م، ص٤٦.

(٤) محكمة النجيلة: س ٧٣٠، مادة ١٢٦، ٨ من ذي الحجة ١٢٩٤هـ/ ١٣ ديسمبر ١٨٧٧م، ص ٢٨.

(٥) نفسه: س ٧٢٧، مادة ٣٨١، ٢٠ رجب ١٢٨٨هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٧١م، ص١٠٢.

فعن طريق أحد الأقباط كان يعمل سكرتيرًا لدى الكاشف المحلي حيث بلغ المتوسط السنوي للكسب من النطرون المجلوب من الوادي نحو ٣٥ ألف قنطار. وكانت الجمال تحمله إلى الطرانة ومن هناك إلى القاهرة أو الإسكندرية، حيث تحقق مبلغًا نحو ٢٥ ميدن للقنطار. وكان الايراد الإجمالي لهذه المادة نحو ٣٥ كيسًا أو ١٨ ألف كرون فرنسي[١].

والحقيقة التاريخية أن الدولة العثمانية طبقت على إنتاج النطرون – الذي يستخرج من بحيرات وادي النطرون – نظام الالتزام وسمي هذا الالتزام بالتزام طرانة أو «مقاطعة الأطرون» أو «قلم الطرانة»[٢]، وذكر لنا الرحالة عمر طوسون لأهمية النطرون وضعها السلطان العثماني ١٧٣٠م تحت إشرافه، واستأثر بالتزام هذه المقاطعة أعضاء الفرق العسكرية إلى أن آل التزامها إلى البكوات المماليك ومنهم مراد بك[٣]، حتى سنة ١٧٩٢م، ونجح كارلو رويستي Rossetti أحد تجار البندقية وقنصل ألمانيا في مصر في الحصول على موافقة مراد بك نظير مبلغ من المال، قدر بنحو ٧٢٠ جنيهًا، ليحتكر استخراج وتصدير هذا المنتج الهام إلى أسواق التجارة الخارجية[٤]. واستمر خلال الوجود الفرنسي لمصر (١٧٩٨-١٨٠١م) يحتفظ بهذه المقاطعة حتى ألحقت بديوان إسكندرية لتصبح من المقاطعات الميرية[٥].

ولأهمية إنتاج النطرون وكونه مصدرًا للدخل، وضعه محمد علي في سنة ١٨٢١م تحت تصرفه، فقام بتعيين عامل من عملائه، يسكن في الطرانة لمراقبة استخراج النطرون ونقله

---

(١) هيوج.ج. إيفلين هوايت: المرجع السابق، ص ١٥٩. انظر ملحق رقم ٨،٩.

(٢) محسن على شومان: المقاطعات الحضرية في مصر في العصر العثماني، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٣) عمر طوسون: المرجع السابق، ص ١٦-١٧.

(4) Brawne. W. G: Travels in Africa Egypt and Syria, London 1799, P. P. 36-44.

(٥) محكمة البحيرة الشرعية: س ٢٨، مادة ٣٥٠، ١٣ من ذي القعدة ١٢٦١هـ/ ١٧ مارس ١٨٠٢م، ص ١٩٥؛ محسن على شومان، المقاطعات، المرجع السابق، ص١٦٤.

وتسويقه، ومن الطرانة إلى الأسواق الداخلية والخارجية، حتى إنه حقق أرباحًا مالية بلغت قيمتها ٣٠٠٠ جنيه[١].

وبالرغم من تطبيق محمد علي نظام الاحتكار فإنه طبق نظام الالتزام على إنتاج النطرون بالطرانة، وقد التزم بإنتاج النطرون رجل من إيطاليا يقال له بافي كان قبل ذلك مستخدمًا في مالية دولته وهرب منها وقت قيام الفتن وكان عالمًا نبيلًا، فمنحه الوالي رتبه أميرالاي وعرف بين الناس باسم عمر بك، وقام بتحقيق أرباح كثيرة من النطرون نظرًا لما أخذ به من تجديدات في طريقة إنتاجه[٢].

وفي ظل تطبيق نظام الالتزام على النطرون، وضعت الحكومة شروطًا للملتزم، فكان منها قيامها بإجراء مزاد علني، من يرسُ عليه يسدد قسطًا أول من المبالغ المحددة للمالية، مع التعهد بسداد باقي الأقساط خلال فترة التزامه[٣]، كما كان على المزاد إمداد حراس بحيرات النطرون والقوافل بالسلاح والبارود[٤]، مع دفع أجور العاملين بمصلحته بالطرانة[٥]، ومع تعهد الحكومة بتوفير القائمين على استخراجه ومنع تجارة المتهرب منه، في سبيل تنفيذ الملتزم للوائح والقوانين التي تسنها الدولة وخاصة التي تخصص توزيعه وتسويقه[٦].

والجدول التالي يوضح أسماء ملتزمي النطرون بالطرانة منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى صار إنتاجه على ذمة الحكومة سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م:

---

(1) Mengin. Felix: Histoire de l' Egypte sous le Gouvernment de Mohammed Aly, 2 vols, Paris 1823, P.P. 385-395.

(٢) على مبارك: ج١٧، المرجع السابق، ص٥٥.

(٣) ديوان شورى المعاونة: محفظة ١٩، ملخصات دفاتر، دفتر ٢٨٤، وثيقة رقم ١٣٧٣، ٢٢ شوال ١٢٥٧هـ/ ٧ ديسمبر ١٨٤١، ص٢٢.

(٤) مديرية البحيرة: س ٤٢٢، ج٧/ ٧/ ١٣/ ٥/ ١٧٣، صادر الفروع إلى مصلحة الأطرون بالطرانة، ١٣ صفر ١٢٨٣هـ/ ٢٧ يونيو ١٨٦٦، ص ١٣٤.

(٥) نفسه: س ٨٢٥، وثيقة ٥٠٩، ١١ رجب ١٢٦١هـ/ ١٦ يوليو ١٨٤٥، ص٣٣٥.

(٦) نفسه: س ١-١٠، وارد مصلحة الأطرون، وثيقة ٧٥، ٣ من ذي القعدة ١٢٧٦هـ/ ٢٣ مايو ١٨٦٠، ص٦٢.

جدول (١/ ٣)[١]

م	اسم الملتزم	الفترة الزمنية	
		من	إلى
١	محمد نوونو الأسيوطي	١١٩٦هـ/ ١٧٨٢م	١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م
٢	كارويستي البندقي	١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م	١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م
٣	الوالي محمد علي	١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م	١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م
٤	الخواجة بافي	١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م	١٢٤٠هـ/ ١٨٤٢م
٥	الخواجة إسكندر جبارة	١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م	١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م
٦	الخواجة جورلي جان	١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م	١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م
٧	محمد أغا حمزة	١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م	١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م
٨	الخواجة إسكندر جبارة	١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م	١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م
٩	الأخوان الخواجات نخمان	١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م	١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م
١٠	حسنين حمزة	١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م	١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م
١١	الخواجة فيلكس جبارة	١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م	١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م

(١) المصدر: محافظ الدشت: محفظة ٣٠٥، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ شوال ١١٩٦هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٧٨٢، محكمة البحيرة، سجل ٢٨، مادة ٣٥٠، بتاريخ ٣ من ذي القعدة ١٢١٦هـ/ ٧ مارس١٨٠٢م، ديوان شورى المعاونة، محفظة ١٩، ملخصات دفاتر، دفتر ٢٨٤، وثيقة ١٣٧٣، بتاريخ ٧ شوال ١٢٥٧هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٤.

من الجدول السابق يتضح لنا تعدد أجناس الملتزمين وعقائدهم، بالإضافة إلى التزام البعض منهم بأكثر من مرة، مثل الخواجة إسكندر جبارة، كما يتضح أن بعض المصريين قد دخلوا في منافسة مع الأجانب في مزاد النطرون ورسا عليهم، ومنهم حسانين حمزة عمدة البريجات.

واستمر تطبيق نظام الالتزام على النطرون حتى أواخر عهد الخديو إسماعيل وبالتحديد مع بداية الأزمة المالية ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م حينما لجأت الحكومة إلى تدبير الأموال اللازمة بشتى الطرق لسداد الدائنين، فقامت باحتكاره، فوضعته تحت تصرفها لرفع معدلات إنتاجه وتحكمها في تجارته لتحقيق أكثر الأرباح، حتى بلغت أرباحها في ذات السنة ٢٥٠٠٠ جنيه مصري[١].

ومع بداية الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م، سرعان ما عاد نظام الالتزام على النطرون مرة ثانية فطرحته سلطات الاحتلال للمزاد، فرسا مزاده على الخواجه لوزوداتشي إلى عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م[٢] حتى تمكن مستر هوكر من إجراء بعض الدراسات عليه والتوسع في تنوع الصناعات القائمة[٣] فسارعت شركة زولنجي وبلانتا J. Zollingey et J. Planta 8 Co. إلى الحصول على امتياز استغلال معادن وادي النطرون لمدة خمسين عامًا بدءًا من نوفمبر ١٨٩٧م، فقامت بإنشاء شركة الملح والصودا ١٨٩٩م برأس مال قدره ٣٠١٠٠٠ جنيه إسترليني، وعينت مستر هوكر مديرًا لها[٤].

أما التقدير الكمي لإنتاج النطرون فكان يتذبذب من عصر إلى آخر، ففي عصر الفراعنة ارتبط الإنتاج باستغلاله في عمليات التحنيط، ومن ثم كان إنتاجه ضئيلًا، أما في العصر العربي فقد ارتفع الناتج وكان يمثل جزءًا من موارد الدولة الاقتصادية، حتى وصل إنتاجه سنة

---

(١) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١٤، وثيقة بدون رقم، ١٨ رجب ١٢٩٢هـ/ ٢٠ أغسطس ١٨٧٥م.

(٢) مجلس الوزراء: المالية، محفظة ٣ج، الملح والنطرون، ٦ يونيو ١٨٩١م.

(٣) نفسه: ٣٠ يونيه ١٨٩٦م.

(٤) نفسه: ١١ نوفمبر ١٨٩٧؛ شركات وجمعيات، محفظة ١٧٠، مجلس الوزراء بخصوص إنشاء شركة الملح والصودا، ١٩ إبريل ١٨٩٩م؛ انظر ملحق رقم (١٥)، ص ٢٦٨.

١٣٨٨م إلى نحو ٣٢ ألف قنطار، وفي أواخر القرن الثامن عشر بلغ مقدار الناتج من النطرون المستخرج من الوادي نحو ٣٥٠٠ طن سنويًّا، أما في القرن التاسع عشر- نظرًا لقيام العديد من الصناعات على إنتاجه وزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية -وصل الإنتاج في أواخر ذات القرن نحو ٣٥٢٧ طنًّا[١].

معامل البارود:

أنشأت الحكومة ستة معامل للبارود، بلغ إنتاجها ١٥,٧٨٤ قنطارًا في سنة ١٨٣٣م[٢]، وكان بالطرانة أحد هذه المعامل، بلغ إنتاجه ٤٠١٢ قنطارا في ذات السنة[٣]، وتميز بقلة نسبة الشوائب بها حيث بلغت ٧,٦٪ فارتفعت أسعاره حتى وصل سعر القنطار الواحد إلى ٧٢ قرشًا[٤].

ولأهميته احتكرته الحكومة، فإذا تجاسر أحد على بيعه أو تشغيله بالنواحي فيصير مجازاته بإرساله إلى الليمان مدة حياته وكسر ومحو تلك الآلات وإذا وجد مشغولًا يجري ضبطه وتوريده لجانب الميري ويجري التنبيه على الصانع أن يتعلق بطريقة إعاشة خلاف هذه الصفة، وأن يتركها بالكلية، ويجري إرسال شيخ حصة الجهة التي بها ذلك الشخص لديوان الجهادية مدة حياته ليكون عبرة لغيره، أما إذا كان مفتش أو وكيل أو ناظر أو قائمقام أو حاكم تلك الجهة المذكورة

---

(1) Brawne. W. G: Op. Cit. P. P. 36-44;

عمر طوسون: مرجع سابق ، ص ١٦-٢٠؛ محمد سميح عافية، ج٢، المرجع السابق، ص ٦٤-٦٦؛ محمود سيف، المرجع السابق، ص ٣١٠.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧.

(٣) نوال عبد العزيز مهدي: الحركة العمالية وأثرها في تطور التاريخ السياسي (١٨٩٩-١٩٣٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم تاريخ، جامعة القاهرة ١٩٧٣.

(٤) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٢٢، ملخصات دفاتر، دفتر ٢٨٦، وثيقة رقم ٣٧٣، ٤ ذو القعدة ١٢٥٨هـ/ ٧ ديسمبر ١٨٤٢؛ وثائق دير السريان، وثيقة رقم ١٤٥٩،٧ ذو الحجة ١٢٤٣هـ/ ٨ أكتوبر ١٨١٨؛ محمد فؤاد شكري وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٣١.

لهم معلومية بهذه القضية فيجري إرسالهم إلى ليمان إسكندرية مدة ستة شهور تطبيقا للائحة الأسلحة[١].

صناعة ملح النشادر: ساعد وجود أفضل أنواع السناج[٢] في وادي النطرون بكثرة على قيام صناعة ملح النشادر منه بوضعه في قنينات زجاجية كروية الشكل مغطاة بطبقة من الطين المختلط بوبر الصوف، ثم توضع هذه القناني في أفران خاصة لمدة ثلاثة أيام، ثم تبرد بعد ذلك بالماء ثم يتم تكسيرها والحصول على النشادر التي بداخلها[٣] وكانت الطرانة من أهم مراكز صناعتها بالوادي[٤].

صناعة الغزل والنسيج:

على الرغم من تعدد مصانع الغزل والنسيج فقد انتشرت المغازل والمناسج اليدوية في قرى الوادي، وكانت المنسوجات الكتانية في مقدمتها، تتم تحت إشراف حكومي، وكان غزل الكتان الخام مما تقوم به نساء يستخدمن في «حريمات» القرى التي كانت تنشأ لهذا الغرض، وكانت تلك الحريمات في كل قرية تحت إشراف وكيل للنساء الغزالات، يقوم بإمدادهن بالمادة الخام والإشراف على العمل بمعاونة مشايخ وعمد القرى[٥].

وبعد أن تقوم النساء بعملية غزل الشعر إلى خيوط، ثم عملية تبييض هذه الخيوط في المبيضة بنقعها في محلول مغلي مذاب فيه كميات متساوية من النطرون يسلم إلى قاعات النسيج التي كانت تنتج منه عدة أنواع، من أهمها الناعم ويستخدم في صناعة ملابس الريفيات، ونوع ثانٍ أقل نعومة وبياضًا عن السابق ويستخدم في صناعة ملابس الرجال، ونوع ثالث بالغ الخشونة

---

(١) ديوان شورى المعاونة: مكاتبة بشان تصنيع الأسلحة، وثيقة رقم ٢٣٥، ١٥ رجب ١٢٥٨هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٤٢م؛ أحمد الدماصي، المرجع السابق، ص٢٠٤.

(٢) السناج: هو المتكون من إحراق أقراص روث الماشية، والذي كان يتراكم على جدران بيوت الفلاحين بالوادي، انظر: تأليف علماء الفرنسية، ج٥، المرجع السابق، ص٣٠٠.

(٣) نفسه: ص ٣٠١.

(٤) محمد محمود زيتون: البحيرة، المرجع السابق، ص٣٣. انظر الشكل رقم ٤.

(٥) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٧٩- ٢٨١.

على لونين أبيض وأزرق، وكان يستخدم في صناعة الملايات والخيام[١] وظل احتكار الحكومة لصناعة الأقمشة الكتانية الجاهزة حتى عام ١٨٣٤م عندما صرحت الحكومة ببيعه في السوق الحرة بعد دفع ضريبة عن كل قطعة[٢].

كما كانت قرية الطرانة والبريجات وكفر داود من المراكز الهامة لغزل وصناعة المنسوجات الكتانية حيث تعددت بها الأنوال، بينما اشتهرت مبيضة النجيلة وكوم حمادة[٣] لقربهما من المكان الذي توجد به مادة النطرون التي هي أساس عملية التبييض[٤].

كما كانت هناك صناعة المنسوجات الصوفية[٥] والتي حقق الوادي شهرة في صناعتها على مستوى مصر كلها، ويرجع ذلك لتوفر المادة الخام من الصوف الجيد لكثرة الأغنام، وخبرة سكان الوادي وخاصة العربان في غزل الصوف في أثناء ملاحظتهم قطعانهم، لدرجة أن محمد علي حرم عليهم بيعه لغير الحكومة وألزمهم توريده[٦]، وقامت عليه صناعة الأحرمة والسجاجيد والطرابيش والملابس الصوفية، ووجدت إقبالاً من السوق الداخلية والخارجية[٧].

---

(١) وثائق دير السريان: وثيقة رقم ١٤٥٥، ٨ رجب ١٢٣٦هـ/ ١١ إبريل ١٨٢٠؛ نفسه وثيقة ١٤٥٨، ٤ صفر ١٢٣٨هـ/ ٢١ أكتوبر ١٨٢٢.

(٢) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص٢٨٢.

(٣) مديرية البحيرة: س ١١٦٥، قيد التحريرات الصادرة والواردة بمبيضة النجيلة، وثيقة مادة ٦٥، ٧ رجب ١٢٦٣هـ/ ٢١ يونيو ١٨٤٧، ص١٧.

(٤) وثائق دير السريان: وثيقة رقم ١٤٥، ٨ رجب ١٢٣٦هـ/ ١١ إبريل ١٨٢٠.

(٥) لمزيد من التفصيل عن هذه الصناعة انظر:

Hanna, Nelly: Incorporation and the textile Industry in 19th Century Egypt, La France, l' Egypt a l' époque des vice-rois, Institut Francais d' archéologie Orientale, Cahier de Annales islamologiques 22-2002.

(٦) ديوان خديوي تركي: دفتر ٧٤٣، من الديوان إلى رستم أفندي مأمور نصف البحيرة، ١٥ جماد الآخر سنة ١٢٤٣هـ/ ٣ يناير ١٨٢٨م.

(٧) ديوان معية سنية تركي: محفظة ٩٠، ملخصات دفاتر، دفتر ٨٠، من الجناب العالي إلى سليمان أفندي مدير نصف البحيرة، وثيقة رقم ٢١٧، ١٤ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣٦م.

؛ مديرية البحيرة: س ١١٦٥، قيد التحريرات الصادرة والورادة بمبيضة النجيلة/ وثيقة ١٠١، ٣ ج أول ١٢٦٣هـ/ ١٩ إبريل ١٨٤٦م

وأدى انتشار صناعة المنسوجات في الوادي إلى قيام صناعات مكملة لها، وكان من أهمها الصباغة، حيث انتشرت المصابغ في النجيلة والطرانة وكوم حمادة[١]، وكانت تعتمد على مادة النطرون والنيلة والزعفران لتأخذ اللون المطلوب[٢]، وبجانبها وجدت صناعة التطريز وهو زخرفة النسيج بعد نسجه بواسطة إبرة الخياطة بخيوط ملونة، غالبًا ما تكون من مادة أعلى من مادة النسيج[٣].

صناعة الزجاج:

كما اشتهر وادي النطرون بين أقاليم مصر كلها بصناعة الزجاج ، ومما ذكره روبرت هنتنجتون Huntington Robert الذي زار الوادي ما بين عام ١٦٧٨-١٦٨١م، صناعة الزجاج التي كانت تعتمد على المواد الخام الموجودة بالوادي[٤]، وقد أشار كلود تورتشوت جرانجيهClaude Tourtechot Granger عند زيارته للوادي عام ١٧٣٠م، أنه شاهد هناك ثلاثة مصانع زجاج تقع في الجنوب الشرقي من بحيرات النطرون على الطريق إلى دير القديس الأنبا مقار(مقاريوس)[٥].

وللأمانة العلمية والتاريخية نذكر هنا ما ذكره الرحالة أنطوان فرانسوا أندريوسي Andreossy (١٧٩٨-١٨٠١م) الذي زار وادي النطرون ووصفه لنا قائلًا: «لا يوجد أى أثر لمنشآت قديمة، إذ لم نشاهد فيما وراء البحيرة الرابعة للنطرون؛ إلا أثر مصنع للزجاج، وقد تعرفنا عليه من أنقاض أفرانه المبنية بالطوب الأحمر، ومن بعض فتات المعادن والزجاج في أشكال مختلفة. ولسنا نعرف إلى أية فترة تنتمى هذه المنشأة، وكان من الممكن أن نستدل على ذلك من نقوش

---

(١) ديوان خديوي: محفظة ١٢٩، ملخصات دفاتر، دفتر ٧٦، وثيقة ١١، ١٦ محرم ١٢٤٧هـ/ ٢٦ يونيو ١٨٣١، ص٩.

(٢) محكمة رشيد: س ٢١٤، مادة ٢٨١، ١٠ رمضان ١٢٣٦هـ/ ١١ يونيو ١٨٢٠، ص١٧٣.

(٣) مديرية البحيرة: س ١١٨٩، صادر قيد قرارات، وثيقة ٦٤، ١٦ جماد الثاني ١٢٧١هـ/ ٦ مارس ١٨٥٥م، ص ٣٦.

(٤) هيوج.ج. إيفلين هوايت: المرجع السابق، ص ١٦٠-١٦١.

(٥) نفسه: ص١٦٨.

الميدالية أو قطعة النقود التي عثرنا عليها هناك، لكن هذه النقوش كانت صدئة لدرجة لم يكن من السهل معها أن نفك أيًّا من رموزها»[١].

وعلَّل الرحالة جون جاردنر ويلكنسون الذي زار الوادي عام ١٨٤٢م أن من أسباب قيام صناعة الزجاج بالوادي يرجع إلى وفرة مادة النطرون ورمال الكوارتز،بالإضافة إلى خبرة الأيدي العاملة بالزجاج بمصنع البريجات وقرية زقيق[٢]. لدرجة وصلت إلى بناء الكولونيل ليك ما أطلق عليه بيت من الزجاج، بالقرب من زاكيك «زقيق»[٣].

على أية حال، كانت عملية صناعة الزجاج تتم بخلط رمال الكوارتز وكربونات الكالسيوم والنطرون، ثم تتم عملية تسخين مواد الرمل والجير والصودا عند درجة حرارة معينة، حتى تتحد سيلكات الصوديوم والكالسيوم، كما كان الرصاص يحل محل الكالسيوم في صناعة أنواع خاصة من الزجاج[٤] ومن أهم صور إنتاجه زجاج النوافذ والأواني والقارورات لحفظ العطور والصنج الزجاجية والأختام والمصابيح البلورية التي استخدمت في إنارة المساجد وكنائس الأديرة ومنازل الأغنياء[٥]. ومن الجدير بالذكر أنه وجدت منافسة بين معمل البريجات للزجاج ومعمل الإسكندرية، تفوق فيها الأخير مما أدى إلى اضمحلال إنتاجه وزواله، وخاصة بعد توسع الحكومة في إنشاء العديد من المصانع الحديثة للزجاج[٦].

---

(١) تأليف علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر- العرب في ريف مصر وصحاريها، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢) زاكيك أو زقيق: هي قرية تقع جنوب شرقي دير البراموس، تأسست في أواخر القرن التاسع عشر، لمزيد من التفصيل انظر: إيفلين هوايت، المرجع السابق، ج٣، ص١٧٨.

(٣) زاكيك أو زقيق:هي قرية تقع جنوب شرقي دير البراموس، تأسست في أواخر القرن التاسع عشر، للمزيد انظر: إيفلين هوايت، المرجع السابق، ج٣، ص١٧٨.

(٤) نفسه: س ٢٥٠، صادر فروع إلى عهدة البريجات، وثيقة ٣١، ٢٥ محرم ١٢٦٦هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٤٩م، ص ٣٠٥؛ محمد صبيح عافية، التعدين في مصر قديمًا وحديثًا، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٣٧٤.

(٥) نفسه: س ١٠٠٢، وارد من معمل الزجاج بالبريجات، وثيقة ٢٨٣، ٢٠ محرم ١٢٧٣هـ/ ٢٩ يوليو ١٨٦٠م، ص٢٠.

(٦) مديرية البحيرة: س ١٠٨، صادر دواوين لمحافظ الإسكندرية، وثيقة ١٤٤، ٢١ ربيع الأول ١٢٧٥هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٥٨م، ص١١٢.

صناعة الحبال والخيام:

وأكد جيرار على قيام بعض الصناعات البدائية بوادي النطرون ومنها الحبال والخيام [١]. اعتمادًا على وفرة مادة الليف المتوافرة بأشجار النخيل، وقامت عليها عدة صناعات منها الخيام والحصير والسلال والمراكب وغيرها من الصناعات[٢] كذلك قامت صناعة الخيام اعتمادًا على المنسوجات الكتانية والحبال، وكانت سوقها رائجة داخليًّا وخارجيًّا[٣]. وأشار جيرار أيضًا إلى صناعة الزيوت والأدوات المنزلية [٤] .

صناعة الحصير:

أما صناعة الحصير فقد كانت من أهم وأشهر الصناعات الموجودة في الطرانة وكفر داود والخطاطبة[٥]، ويرجع ذلك إلى توفر المواد الخام اللازمة لقيامها، ومنها السمار ونبات الحلفا وهما من أهم المنتجات التي تنمو طبيعيًّا بوادي النطرون[٦]، بالإضافة إلى سعف النخيل والحبال والأيدي العاملة المدربة وكان الإنتاج يلقي إقبالًا في كل مصر، فضلًا عن التصدير لبعض البلدان العربية، ومنها شبه جزيرة العرب، وبلاد المغرب[٧].

---

(١) تأليف علماء الحملة الفرنسية: المرجع السابق، ج٢، ص ٧٧.

(٢) نفسه س ٨٧٥، وارد لمديرية البحيرة من مجلس الأحكام، وثيقة ٥٠ غرة محرم ١٢٧٠هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٥٣م، ص١١٦.

(٣) محكمة البحيرة: س ٣٧، مادة ٢٤٢، ٢٧ ربيع آخر ١٢٣٥هـ/ ١٢ فبراير ١٨٢٠م، ص٢١٢.

(٤) تأليف علماء الحملة الفرنسية: المرجع السابق، ج٢، ص ٧٧.

(٥) سيادية: مجلس ملكية، محفظة ١، وثيقة ١١٦، ٢٢ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢١ فبراير ١٨٣٥م.

(٦) مديرية البحيرة: س ١٠٣٤، وارد ناظر قسم النجيلة، وثيقة ١٣٦، غاية ربيع الأول ١٢٨٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٦٨، ص١٢٦.

(٧) سيادية: مجلس ملكية، محفظة ١، وثيقة ١١٦، ٢٢ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢١ فبراير ١٨٣٥؛ نبيل السيد الطوخي: طوائف الحرف في مدينة القاهرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(١٨٤١- ١٨٩٠)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٧٢.

صناعة السلال:

كانت السلال تصنع من ألياف النخيل وبعض أنواع القش، وتستعمل في الأسواق والمنازل[١] وبجوارها قامت صناعة المقاطف التي زاد الطلب عليها في أثناء حفر ترعة المحمودية والرياح البحيري وألزم سكان الوادي على بتوفير الأعداد المطلوبة منهم لهذه الأعمال[٢].

صناعة البناء والأدوات المنزلية:

من أهم صناعة مواد البناء التي استخدمت آنذاك، صناعة ضرب الطوب، حيث كان يُصنع من خلط الطين بالقش المجفف في الشمس وهو ما يعرف بالطوب (اللَّبِن)، وأحيانًا كان يتم حرقه، حيث يعرف بالطوب (الأحمر) وقد ساهم الوادي بما يقرب من عشرين ألف طوبة لبناء القناطر الخيرية[٣]، ومن الصناعات المتصلة بالبناء صناعة نحت الأحجار وصنع الجير والجبس[٤] بالإضافة إلى قطع الأشجار المخروطية وتحويلها إلى أبواب ونوافذ ومقاعد وصناديق ومراكب وسواقٍ وتوابيت[٥].

صناعة الصابون:

كما اشتهر وادي النطرون بصناعة الصابون منذ أوائل القرن التاسع عشر، ولكن ذاعت شهرته بإنشاء شركة الملح والصودا بالوادي في عام ١٨٩٩م، اعتمادًا على مادة النطرون وزيت بذرة القطن والزيتون والنخيل[٦] وتعددت أنواعه، فكان منها صابون «سلكت» للحمام، «وزفير» وكان من أجود الأنواع وانتشر استعماله في مصر، وامتاز صابون الزينة «إيليت»

---

(١) أحمد أحمد الحتة: المراجع السابق، ص ٢٠١.

(٢) معية سنية عربي: س ٢٥، قيد الأوامر الكريمة، أمر رقم ٣٣٧، ٦ محرم ١٢٣٤هـ/ ٥ نوفمبر ١٨١٨م.

(٣) نفسه: محفظة ٩٠، ملخصات دفاتر، دفتر ٨٠، وثيقة رقم ٧٦، ٩ رجب ١٢٥٢هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٣٦.

(٤) نفسه: محفظة ٩١، دفتر ٨١، أمر رقم ٣٨٤، ١٧ صفر ١٢٥٣هـ/ ٢٣ مايو ١٨٣٧م.

(٥) محكمة رشيد: س ٣٥، مادة ١٢٨، ١٣ محرم ١٢٥٩هـ/ ١٣ فبراير ١٨٤٣م، ص٦٥.

(٦) شركات وجمعيات: محفظة ١٧٠، مجلس الوزراء، مجموعة ٦٣، وثيقة بدون رقم،٩ إبريل ١٨٩٩؛ انظر: الشكل رقم ٤.

بخواص التنظيف والترطيب وصابون «ورد النيل» برائحته المعطرة ورغوته الكثيفة، بينما اعتبر صابون «كاريوليك» أنقى المواد المطهرة وأنظفها، وكانت فائدته لا تقدر أيام انتشار الأوبئة والأمراض المعدية على الأخص[١].

صناعة الزيوت:

انتشرت معاصر زيوت الكتان والسمسم والقطن في قرى وادي النطرون، حيث كان بالطرانة والأخماس وأبو نشابة العديد من المعاصر وكانت أدوات إنتاجها بدائية[٢] وظلت حتى أنشئت شركة الملح والصودا سنة ١٨٩٩م، فأنتجت الزيوت بطريقة علمية حديثة وتعددت أنواعها، فكان منها الزيت الفرنساوي، والسلطاني والنباتين وأبو الهول، واعتمد الإنتاج على بذرة القطن، أما الزيت الممتاز للسلطة والسمن النباتي (السلطاني) فقد تم استخراجه من زيت الفول السوداني[٣].

صناعة الجلود:

ويرجع ما أحرزته صناعة دبغ الجلود بوادي النطرون من النجاح النسبي إلى الحصول على مادتين أوليتين هما جلود الحيوانات ومادة النطرون والملح الموجودة بكثرة بالوادي والتي تعتبر أساس الصناعة[٤]، فاشتهرت مدابغ النجيلة وكوم حمادة والطرانة[٥]، ولكن كان يعيبها استخدام المعدات البدائية واتباع الأساليب البلدية دون اهتداء بالقواعد العلمية، ولذلك اقتصر استخدامها على الأسواق المحلية[٦].

---

(١) تأليف شركة الملح والصودا: المرجع السابق، ص ١٧، ١٩.

(٢) محكمة البحيرة: س ٢٨، مادة ٧، ٣ شعبان ١٢٤٦هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٠١، ص٤.

(٣) تأليف شركة الملح والصودا: المرجع السابق، ص ٣-١٤. ؛ انظر: الشكل رقم ٤.

(٤) محكمة البحيرة: س ٢٨، مادة ٣٠٧، ١٠ جمادى الأولى ١٢١٧هـ/ ٨ سبتمبر ١٨٠٢م، ص١٧٣.

(٥) نفسه: س ٢٩، مادة ٩٩٦، ١٥ صفر ١٢١٨هـ/ ٧ يونية ١٨٠٣، ص٦؛ نفسه، س ٣٧، مادة ٤٢٣، ٢٩ رجب ١٢٣٢هـ/ ١٤ يونيو ١٨١٧م.

(٦) محافظ الأبحاث: محفظة ٥٨، من إبراهيم باشا إلى صانعي الجلود، وثيقة ٤٤، ٩ شعبان ١٢٤٩هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٣٣.

صناعة طحن الغلال:

انتشرت صناعة طحن الغلال بالوادي، وكانت مكونات المطاحن في ذلك الوقت بسيطة، حيث اشتملت على قطعتين من الحجر أسطوانيتي الشكل، تدار القطعة العلوية على السفلية بشكل رأسي عن طريق دوارة تديرها الماشية وتوضع الحبوب بينهما لتتحول إلى دقيق[١] ومن أشهرها طاحونة بناحية الطرانة، وطاحون بناحية البريجات، وطاحون بالنجيلة[٢].

طوائف الحرف الصناعية:

نظم العمل في الحرف والصناعات بوادي النطرون من خلال نظام طوائف الحرف الذي ظل قائماً في مصر حتى صدور قانون الباتنتا (٩ يناير ١٨٩٠م) الذي أتاح مزاولة أعمال الحرف بالحصول على ترخيص من الإدارات المعنية[٣].

وكان لكل حرفة تمارس بشكل فردي أو جماعي، صناعية كانت أو تجارية - ودون النظر للجنس أو النوع أو الدين - طائفة تنتمي إليها، كنوع من التنظيم للمحافظة على حقوق العاملين بها أو مستوى ما تصنعه أو تتاجر فيه أو تقوم بالخدمات، كما كانت تدافع عن مصالح الحرفة تجاه سلطات الحكم أو القوة المسيطرة وتجاه الحرف الأخرى وتحافظ على الرابط الداخلي وتعاقب المخالفين[٤].

---

(١) مجلس الأحكام: س ١/ ٦/ ٢٩، صادر الأقاليم البحرية إلى مديرية البحيرة، وثيقة ٥٤، ٩ محرم ١٢٨١هـ/ ١٤ يونيو ١٨٦٤، ص٣٨.

(٢) ديوان معينة سنية تركي: محفظة ٨٤، ملخصات دفاتر، دفتر ٧٥، وثيقة ٦٣٦، ٥ رجب ١٢٥٢هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٣) الأهرام: عدد ٣٦١٤، ١٨٩٠؛ المقطم عدد ٧٠٢، ٢٧ يونيو ١٨٩١؛ لمزيد من التفصيل انظر: ماجد عزت إسرائيل، طوائف المهن التجارية في مصر (١٨٤٠-١٩١٤م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

(٤) محسن على شومان: اليهود وطوائف الحرف في مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب، مجلد ٥٧، عدد ٤، جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٧م، ص ٢١٦، ٢٢٠، ياسر محاريق، المنوفية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م، ص٢٧٦.

وكانت الإدارة الحكومية تسن اللوائح التي تحدد الإطار القانوني لعملها وتضع الضوابط التي تحدد مجال اختصاصها وشروطه وكذلك تتدخل في تحديد شيوخ تلك الطوائف واعتماد تعيينهم وتنصيبهم وعزلهم وفرض العقوبات عليهم في حالة الوقوع في مخالفات[١].

وقد شهد وادي النطرون العديد من طوائف الحرف[٢] والمهن التجارية، منها على سبيل المثال: طائفة الصباغين والزياتين والحائكين (صناع النسيج) والنحاتين وطائفة الحصرية، وطائفة الطحانين وطائفة الفواخرية، وطائفة الحدادين، وطائفة الحلاقين، وطائفة القماشين (تجار الأقمشة) وطائفة نجاري السواقي والتوابيت والمعصرانية[٣] وطائفة الدباغين، وطائفة القربية (صناع القرب)، وطائفة القصابين في (الضأن، البقر، الجاموس)، وطائفة البنائين، وطائفة مبيضي النحاس، وطائفة الدخاخنية[٤].

وهناك طوائف خدمية أخرى لم يكن هناك بد من وجودها لارتباط عملها بالزراعة والتجارة في ذلك الوقت مثل طائفة القبانية والكيالين والمعدلجية والسماسرة والدلالين والشيالين والمراكبية[٥].

---

(١) نظارة الداخلية: محفظة ١٥، مكاتبات عربي، من رئيس المجلس الابتدائي إلى نظارة الداخلية، وثيقة بدون رقم، ١٢ شعبان ١٢٨٢هـ/ أول يناير ١٨٦٦.

(2) Baer, Gabriel: Egyptian Guilds In Modern Tines, The Israel Oriental Society, Jerusalam 1967. P. 78-99.

(٣) نبيل الطوخي: طوائف الحرف، المرجع السابق، ص ٤٥، ٤٦.

(4) Baer, Gabriel: Op-cit. p. 18 ؛

لمزيد من التفصيل انظر:

Ghazaleh, Pascal : Masters of the trade: Crafts and Crafts people In Cairo (1750-1850). Cairo Papers In Social Science, volume 22, Number 3, The American University in Cairo 1999.

(٥) لمزيد من التفصيل: انظر محكمة النجيلة، س ٧٣٤، مادة ٦٨، ١٦ رمضان ١٢٩٥هـ/ ١٣ سبتمبر ١٨٧٨؛ محكمة رشيد، س ٢٠٧، مادة ٧٧، ١٧ شعبان ١٢٢٨هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨١٣، ص٤٦؛ محكمة النجيلة: س ٢٠٠، مادة ٢٠، ٢١ شعبان ١٣١١هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٩٤؛ وثائق دير السريان، وثيقة رقم ٤٨٥، ٢٠ شوال ١٢٨٩هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٧٢م؛ ماجد عزت إسرائيل، المرجع السابق، ١٥٤، ١٦١.